



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



شماره ثبت کتاب

۲۰۷۳۹۲

کتاب هدایه رباعی المسائل

مؤلف محمد تقی حروی (توفات)

مترجم

شماره قفسه ۱۴۲۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



شماره ثبت کتاب

۲۰۷۳۹۲

کتاب هدایه رباعی المسائل

مؤلف محمد تقی حروی (توفات)

مترجم

شماره قفسه ۱۴۲۲۷

مجموع الماء الناتج كذا لا القسا وحده في الثالث ان الماء بالاحتكاك يخرج عن حقيقته
سواءً ظهر بغيره **قوله** او على ما اشار الى ما اجابه في الحاشية وحيث قال يمكن
التبرأت بالاحتكاك **قوله** يظهر بما وجد الكثرة على وجه استعلاء الجوف فيه وهذا
لا يتبع في الحق يظهر الا في حال الاحتكاك لا في حال السكون ولا على اعتبار المارضة في
الظهور ويخرج الاصل انما هو مخلص **قوله** لما يقع صفه الاثر واحزان عن مثل
الحفة والحرارة او البرودة ونحوها الى ان المارضة عند عرض احد الاستجابات المذكورة
وما بعد احزان عن الجاسة الجبينة المارضة عند عرض احدها وقد يجعل الاول
موجباً عنها المحبة كدخول الجنة مثلاً فعل الجدة **قوله** فيجب الشيء الجوف والصفى
والكثرة في ذلك وكلف عند هذا المظهر وقد يحسن كسبهم كرم كذا في القاموس
قوله في القوة وهو قوله من خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غلبه او
اورع ومن جافة انما هي من رطوبة متواز وعن الطاهر من اياه ما كان بين
ومن المنقوع رطوبته كالماء الساكن ولكن صريح جافة منهم الشارح في بحث الماء
الماء بعد الرطوبة عليه في شيء من كذا خبرنا ولا ينافيه عدم مشهور هذا انما
المراد منها انما هو ان الماء في كلام الفقهاء **قوله** في رطوبة الماء لا يشترط
هذا الخبر من باب خبره لا يحد بيننا والظاهر وفائده وجوبه **قوله** وعدم الجارية

بلى

بلى ان يقال ان الجارية السند بالضرورة من الجارية غير يكون من الحديث حكوماً بان
كلامه صادر عن العصمة كالمحدثات التي هي على ما خرج من قول حاشية الجارية وكذا
قوله في انما اشار الى هذا ولكن لا يخفى ان شمول قوله المارضة للجوف هو مخرج
كان شموله المارضة فقط **قوله** انما الظاهر من المارضة هو المارضة بغير رطوبة
السكرانة عليها هو الجوف ولو لم يجرى خصوصاً هو قوله من كذا حاشية الجارية
المورد بالضرورة كان المنصوب في لا ينجس من غير الماء الخليل وحيث كان الاثر
العموم بما ضعفناه لا ينافي من ضعف السند عدم الجارية **قوله** ولكنه على المراد ان
غالباً كما ينبغي فيه ولا احتياطاً بمقتضى **قوله** ومنه عند هذا القول المحكي
عن العلامة ما هو مختلفان في ذلك هو مقتضى الجاسة من رطوبة الاوصاف فانما
وجوبه بغيرها وما استدل به عدم التفرقة في حق الاستسقاء وانما رتب
الجاسة على الماء ما عدا ما مضى وان الحكم في الاحتياط على نية التبرؤ من
على الغلبة وهو وصفه في الواقع والتبرؤ شافعه فان لم يوجد لا يشك فيه
وضعت الاوالة اعادة اللدق ومثله الاخر المبادر من الغلبة ما كانت
بالاوصاف منها قوله انما غلبه من الماء لولا لول والكتابة اما ما في من استسقاء
مع بقا اسم الماشية **قوله** غالباً فيها انما كتبه ماء غيره اما اذا انحصرت

واصلها اليه لظهور حديثه اوضحه فلا احتياط في الاحتياط **قوله** لا وجه
له الا وجه الفرق بين الماشية من مائها وكذا في الماء مانع عن ظهور الخبر مع كون
التبرؤ نائياً في الواقع وبما لو كانت الجاسة مملوكة لصفته فلم يوجب تبرؤاً في الواقع
وانما كانت توجب كونها على صفته من صفات الجاسة اذا التبرؤ في الاول محقق
وان كان غير محقق لما في خلاف الثاني فانه لا يفرق بين اصله والاول كما
لو كانت السمتل اعرف الاخر وانما منع من ظهوره على اوجه او غيرهما كالمعنى والثاني
كالفرق في الليلة الطويلة انما لو كانت معتدلة كانت السمتل طاعة وما ذكرنا
من الفرق ليس كذلك نادر كما يظهر من اثاره بامس من نفع هذه المسئلة حكم الجاسة
في الاول وفي الثاني انما قطع به مشاخر ولا يخفى من غير ذلك معقوف في البنا
وعن جامع المقاصد انما ينفى الصفح به مثله المذكور في جواهر الكلام ان الفرق
بين الماشية وبين اوضحه في الاول في التفرقة والثاني في بقاء ان يكون من
الاشياء هذا ويظهر من اثاره وجه امر الشارح بالشارح ثم على القول بتفريق
في مملوكة فعل الخبر الجوف لا عند الاحتياط او اضعف مرجحاً الجارية
او لا وسط الغلبة والفرق بين ما ذكرنا من الجاسة باقية على صفته فلا يفرق
غيرها وبين ما استدل به عند الصفح الا بوجه ان قلت ولا يفرق

الاول

الاول وجه اوجهها اعتبار الاوصاف على ما يقال فيه بالقدرة **قوله** وفي الاول في
لا يبعد ان يكون مراد الاول هو القول بالذوق المسئلة الثانية وهي مسئلة استنباط
المعنى على الماء لا الجاسة وهو الذي ذكره بقوله المذكور على التفرقة لا على الجارية
ما رتبته من الصفح الذي يكون من قوله ولكنه احتياط وعلى الاوصاف فيها وعلى قوله
على الاول كان مسئلة تلك المسئلة او انتم يفرق بينهما بوجه ولكنه احتياط الاخر
التفرقة عن ثوابه وعلى ما بعد عن تلك المسئلة ويؤيد ان ما ذكره هنا في
استنباط الجارية الاطلاق وقاض لا يخفى انما هي من صفات الجاسة المذكورة في
كتاب الحدائق الذي نظر الشارح غالباً في مسئلة نظره لخصاً عند ردو علم انقله
الشيخ من لا يطمع الا ما يغتبط بما زاد على الاصل من المطلق ثم ينظر فان لم يطل
اسم الماء ولم يجر استسقاء الجارية وانما السبب اطلاق اسم الماء وغير احد واصنافه
غير استسقاء الجارية كما انتهى خارج اليه لو استبعد هذا وارجع القول المذكور في
مسئلة لقابله التفرقة في حد ذاته انما كان في قوله على الاول بان المراد منه
الاول في مقام نقل القوي وهو قوله كذا في الثاني لا التفرقة التفرقة بل في
ذلك او كما هو المبادر في كذا في قوله مع فضل الاوصاف ان المراد به فضل الاوصاف
والفرق ان الماء الذي ما رتبته الجارية لا يفرق جارية او كان مطلقاً او المطلق لا يفرق

منه ولا يشرب منه فان الماء الذي وضع قبل دخول الجارية لم يله فيه الماء الصلابة
فاكون معدا اوان يد هذا في بعض النسخ السبب لقطعة في غيره وعليه يكون القصر
الاول السبع وضعت في الطور وهذا في وجهه ظهور غير الجوع من الماء الصلابة
انضال القليل الذي على غيرة ولا على غيرة فانه لا يخالط الى ما ينضم عنها
من الاجزاء والوجه والكرة **ففي** عدم اعراضه بعد صد الوجه وشا
ما القدر بين الشد ما منه في وجهه ما يخالط من كون او لا يخالط
لم يجعل للتلفين لانه هذا الكلام لا يخالط ان المراد عدم صد وجهه في وجهه
من حيث الوجه فلو شام هذا الوجه **ففي** فانه لا يخالط من وجهه ولا يخالط
على كانه لا يخالط مع كانه هذا حيث غلبت السخونة ولم يهبط بقدره وانما
على كانه لا يخالط صد الوجه المذكور **ففي** كذا ذلك فانه لا يخالط من وجهه
بالاخره ماء واحد كونه انما الماء فذكر لم يفسد شيئا فاذا غلبت
الغلبة المذكورة في مقدار الكثرة كانت معتبرة فهاذا الكثرة ايضا وانما
الظاهر من جملة من الاحتجاج ذلك وان لم يكن فهاذا يريد من الكثرة ان
عن الحجة سبع والسماحة رطل في وجهه مريم اشرقت ووجهه قال
فان الظاهر من عدم انضال الماء في وجهه طوله السخونة هو الماء الواحد الجمع

المفروض **قوله** منزلة المفروض وهو الماء الغير نجس في التمسك بالصبر **قوله** من
الوجه هو ذكره أولاً لأثبت غناؤه المستلزم لعدم اعتبار الماء وأخيراً أنهم يقولون
ثالثاً بانه ومرتبه وان ذلك الوجه هو خاص من اياه لفعاله لطلب الماء
المجتمع كالمقتضى خرج المفروض وهو اكثر من الذي يجمع اجزائه في حواجره من مقتضى
الأدلة ويقاينه تحت عموم الطهارة كذا يقتضى خرج ما يشابه المفروض وهو لطلب
الذي يجمع اجزائه من مقتضىها العيم والحاجة بالمفروض في تمام الطهارة الواجب
الاولوية والافاق اوجبها الحكم بما سطره فقولهم من الطهارة بالاولوية والافاق
معدوم ظاهر ما بينا والخاص ان لم يداكم كونه بمنزلة او من ظهور اياه للكونه
المجمع وما ذكرناه من ظهور اياه لطلب انهم في المجمع كما لا يندرج اكثر من الذي يجمع
اجزائه تحت الحكم على ما ذكره لا يندرج تحت لطلب انهم على ما ذكرناه فيقتضي تحصيله
الطهارة وكان اكثر المجمع اذا اضرب في نفسه اشتمل اياه لطلب انهم بالاولوية والافاق
وان لم يرض له كذا لطلب الذي يجمع اجزائه اشتمل اياه لطلب انهم بالاولوية والافاق
قوله او انما في حياضه هذا النص خارج به جماعة وبذلك عليه يصدق
لحام في بعض احوالها بان يكون له مادة كالحديد في كلام المصنف ومنه انما والاول
بالماء الحوي الذي **قوله** والكثير التردد بالصبر في الكثير من المصنف في كلام المصنف

[illegible]

بالعلم انه انفعال الطبليل وعدم انفعال الكرقرة **فقد** خرج اربعين ما لها ^{كبر}
 كغير من المبادر الكثر فينبغي بالملكا انما ينبغي مع مائة كروا ينفع انما ينبغي
 سطحه سطح المادة اما كما شره فينبغي في الكرقرة **فقد** الحلاق ما مر هذا الطلاق ان
 كان مضيقا باذرك من الغلبة ومعاذ الله انفعال القبليل مع وجها بما حكم
 من هذا الكثر هذا الى الخامسة **ان** **قد** يمنع لا كثر به بانما ينفعها الامم ينفع
 لما خرج وما الاغنية فيكون عليها **او** **قد** يمنع وصولها الى الحد يكون مقابلها من الاغنية
 النادرة التي لا يسهل الاطلاق وثانيا بانما لو سلكا الكثرة في ذلك وجو للمنددة
 الطلاق وثالثا بان غلبة كثره المادة في التبدل واما بعد استعمال الى الخامس فانه
 يتطاول من كثرها بانما بان النما العاد فينبغي انفعال الطلاق بانما ^{المست}
 معادلا كثره من الاطلاق الثانية وان نقصت عنه ههنا جاعلا صارا من الاطلاق الثانية
 وحاشا بان اشتراط الكثر به في ما هو الشرح من الاخير بان انما الحاصل ^{جصة}
 على غيره من المبادر ان على تقدير لا شرط يكون حاله كغير من المبادر اعترض في
 الشرح وغيره **انهم** **وحسبنا** فما هو هذا المصنف في علم عتبار الكثره مع
 مع كونه مؤلفا للاصول والمواعيل لا يخلو من هذه وان كما الاحتياط في الاغنية في ذلك
فقد غالبا ذكره لزيادة النما والافلا حاشا اليه لان قوله هو ما عدا الى قوله الغالب

قوله ولا اطلع هذه العبارة في قوله ثم ان غير موجود في بعض النسخ **قوله** لا
لما ذكره في الخلاف لا احتسابا لذكره في بعض الاطلاق ولكن في بعض النسخ
انه لا يخلو من **قوله** من جهة المنطق هذا يعني ان الماء من جهة المنطق موجود
ومعنى ان المفهوم من كونه الحكم بالعبارة ان يكون مراد ان المفهوم هنا
لا يقام الاطلاق لا جازا للمبدأ لا كونه **قوله** ثم ما احتجنا من كونه مقادير
الكر في مجموع الحروف وادنه **قوله** صبيحان او صبيحان القول كناية مقادير الكرمية على
القول باعتبار الامتناع ولكن قد ورد على هذا البناء بان صرح جميع منهم بالمعنى
الستوي ان مع القول بكناية الاصل لا بد من نونية ايضا اذا اعتبرنا في
الطرح وان المفهوم من كلامهم ان معنى الاختلاف في آخر ما ذكره الشارع **قوله**
واقتناء القول الاول في القول بكناية مقادير الكرمية على كفاية غير الاول
دون القول الثاني هو عبارة القدر في السند اثنا وفيه **قوله** من جهة المنطق
وفي الاثنا وحاصل المعنى ان عدم استغناء القول الاول وبناء على اعتبار الامتناع
علم كفاية القول على هذا الاعتبار على ما هو المشهور من عبارة القدر في العرفية
ايضا مع الامتناع وما على القول بكفاية اعتبارها فيكون وجوب مقادير الكرمية لما
سواء قلنا بكفاية غير الاصل او قلنا بالاول باعتبار الامتناع والحاصل
الاقول

كناية من جهة المنطق
والقول بكناية
صبيحان القول

ان الاقوال في ظاهر القول ثلثة كناية اشياء الكرمية باعتبار انما هو مقول ومردودا عنها
الامتناع مع وقوعه في اجزاء الماء الكرمية عليه في زمانه بحيث يصدر عنه المقادير
حيث ان اعتبارا لثمة الخلفه محال في القول الثاني في مقادير الكرمية في الماء كالمقادير
الاول وعلى القول الثالث لا بد من الزيادة والاول كان الشارع في السبعين من الزيادة
هذا القول نظر في ما على المعنى الثاني جعل الزيادة المذكورة من لزوم استغناء المقادير
مقادير الماء لو كانت كرافض لكانت لا بد من وجوده في مقادير المقادير من جهة المنطق
الكرية فتقبل الاصل القاماتج وفي المادرك ليعمل ويطلع من شراطينه فيظهر من
القاء كرمية دفعة اعتبار زيادة الماء على الكرمية في ظاهره من تمام ولكن
يشكل ذلك بان عبارة الماء باضاها الموصوفين ليس في قوله في ظاهره انما هي
به وان اشترط الموصوفين في ظاهره حاله وان ما ذكره في قوله في ظاهره الماء وانما
كر او انما يكتفي بغيره ان يكتفي في ظاهره هذا والحال في بيان ذلك ما ذكرناه في
هذا كلامه على علو الماء على الحروف في الماء او كالمعنى في بعض المقادير من جملة
الاصل الاسفل الحروف لا يشترط الزيادة فيكون غير الاصل اعلى احد القولين او
جريا عما ينبغي ان ان يحصل الامتناع على القول الآخر انتهى ولا كلام في هذا
الحال بما لا ريب **قوله** بكونه آه متعلق بطر وجر وجر في انما هو في الماء وثما

يرجع الى العبارة ويقال ان الظاهر من ان كونه في الماء في الماء في العبارة صارت في
الثالث في كرمية الماء ولا يخفى ما في ان الفرض ان نفس الماء عن كونه متغيرا في
الثالث في صيررها كذا **قوله** فلا بعد ذلك آه فيه ان استغناء القول وادنه على
استغناء القول وغايله فان الماء الحكم بقله شرعا بحكم بالعبارة بعد ملائمة
الحرف ولا يعارضه استغناء القول في الواقع وينقطع به الاصلان **قوله** فيما
لو طرأ في هذا لوطر الثالث ولم يكن هناك في بعض سائر الكرمية ولا بالثمة بحكم
بالقوله انما هو كذا لان استغناء القول لا يعارضه هنا وكذا لا صلاح **قوله**
لاستغناء ما آه هذا في هذا انما الثالث في كرمية الماء غير موقوف على الاستغناء
للمادة وصوبنا بالعلم بغيرها وما انما سمعنا بالعلم بكونها يكون استغناء
الكرية وادنه على استغناء الحرف غايله لهما بل لا استغناء الحرفية بين
المعارض في الصورة الاول انما لا يخلو عن اشكال لان ماء المادة التي في العلم فلما
يكتفي بغيرها في كرمية الماء الحرف كان عبارة ماء الحرف فيكون متعينة
كعدم الاصل في غير الاستغناء بل في كل واحد واحد وادنه في قوله فان رجح
استغناء الحرفية بالاجماع كاعتبار كلام الشارع الا في كان الكل محكوما بالعبارة
بناء على ان الكرماء واحد لا يختلف حكمه ولا يخرج الى الاصل وهو انما في

القول في الحقيقة

المقتضية للبيان **قوله** ما لا بد من كرمية احتمال ان يكون المراد بما
بلاوية ماء المادة المتكولة كرميةا عليها فالبيان المختلة في ماء الحرف والبيان
الثانية على اصولها انما هي المراد في قوله في الجملة لا البيان الحاصلة
ايضا بل بالبيان في علمه على هذا ان الماء لعدم تحقيق كرمية لا يوجد ايضا لها
بالقوى العلم بغيرها ان كان ملائمة ماء الحرف الماء المادة لا يوجد لتمام بيانها متعينة
استغناء باعتبار ما الحرف في كرمية ما لا يراه من الماء والحكم بغيرها في الكل
وان كان محال نظر في الاصول والعوفا ان الظاهر كون استغناء الحرفية معاملة
فكلمة الحكم ببيان الكل وثانيتها ان يكون المراد بالبيان غير الماء من الاول
الظاهر في كون المراد بالبيان في ماء الحرف في علم الظاهر في بيانها في كرمية
ويكون حاصل المرام ان استغناء طهارة الملا في معارضته التي هو استغناء
بجانب ماء الحرف كدفعه في الماء المتكولة في فخر الحكم بغيرها في الماء في
ان يبرزه الظاهر في عدم تحقيق بالبيان لان الظاهر كون استغناء الاول
اي استغناء عبارة الماء بغيرها في قوله في ربيع هذا الاستغناء في قوله
استغناء طهارة الملا في غايله فيكون مقادير عليه ويكون الملا في محكوما بالبيان
قوله مطلقا او انما كفاية كفاية **قوله** في من اعتبر الكرمية فيه **قوله**

من المعتبر ان ينعى ان من غير الكثرة في الجاهل كالمادة داخل في الطابع هذا الجاهل وقابل
بعد انفعال الماء والفت وان لم يكن كذا **قوله** وعبارته ان المانع عن جرده هكذا والمطر
حال انفاطره كالجاذب فان لا منه الجاهل بعد انقطاع فاطور وكما لو اوقف انفاطره فان
اولا وان كان هو الجاهل بالجاهل كما في حقه وعبارته الكثرة الجاهل الا ان شبهه بمعد
انقطاع فاطور بالواصف في ذلك لوم اذا الكثرة المعنى هذا انقطاع لوانت
حال انفاطره لم يكن الا اختلا الشبه منه وهو كماله على ان ينعى على ماله الاوصاف
واما على ماله فالطرس كما عن الحق الثاني بعد جدا ولا طوع عليه **قوله**
ان شفاط من صفه علنا يقال وكما لبيت المطر بالذات لا كذا في جميع وقوله
منها السور حقا لان سنده ابراهيم بها هم وحدته حقه الشهور ولكن حقه
جماعة من الاوصاف ثمانية وجلا له وعدا وحديثه بل الصالح **قوله** ومن وجوه اخرى
في ان يكون المراد بقوله اذا جري انفاطره السماء لو انما جري به المطر كما في
خير اخر لروى هذا الصحيح وهو على وجهه من موهبة فالسنة عن المطر حقه
في المتكلمة المفردة فيصير لثوب بطل فيه فليان بقاء لا لا يلقى حمله بيا
من الميزات ان لم يجر منه وانما جري على وجهه لا رضى ثانيا بلفظ من موهبة الى آخر
وان لا شرط هنا لنفوذ القياس في السطح وان السؤل لما كان متفرقا للبرهان

جذبه

فقد ظهر به الجواب لكون على وفاء السؤل وتبين على حكم في الصورة المزورة **قوله**
اظهر هذا وقوله ويراى زود عن وجوده من الشئ **قوله** وفيه الى الفوائد في
العكس الى جانب القواعد المخرجة مما اوتى خصو الماء من انفعال لكل بالغير في
بالقوة الجاهل وعدم انفعال الكثرة والجاهل بها والمراد ان بعد انقطاع الماء شبه
في الاول انفاطره لا ينعى من ان الجاهل الى جانب القواعد العمل بالانفصاف واحد منها
او اكثر وليس المراد بلع المحل في امثال الماء لا سترق وانظنا يكون حقيقة فيه
انه قد منع ذلك فيقال ان الجاهل لا سترق بينا زواجرها **قوله** من كماله
وهو انصافها وكما في ظاهر **قوله** وعموم المراد لا ينعى ان هو بالانفصاف
الكل من غير ذلك بله المطر لا بالنسبة الى كونه وارثا ومورثا بل بكونه براه المطر كما كان
ظاهرا في وصول المطر اليه ووروده عليه وكان لمره بالمتكلم بالانفاطر الى
هذا وانما رايه يقال من انما لميل انما على ان المطر مطر وهو لا ينعى انفاطره
بالجاذب كالماء المستعمل في انفاطره لكنه بعد جدا وصدا المنصفي لما في
الصحيح الثاني السابق عليها مصر في الباس عدم فعل ولا على الا لعدم انفعال
وان اردت عبارات مرسله فيها الى رعاها السالكه عن عمل على عياله ثم فاه
فلما مر في الطرف فيسبيل في بعض الشئ فيصير على الميزان اذ اعلم ان الناس

يؤمنون فالسيرة بالانفاطره فالت وبسبب على مياه المطر وفيه الغير وارتفع
انما انفاطره فيصير الفطر على وجهه من موهبة بوضوح على سطحه فذلك على ثبات
قال هذا بالانفاطره كالجاذب بالانفاطره **قوله** ولا شبهه في شبهه لا
يخلو من شبهه **قوله** والاكفاه عطف على عدم العموم المعنى ان قول بعدم
انفعال القليل انما واردا على القياس انما انفاطره من فدا لوم اخبار القليل لفظا
وحكمة اما فدا لفظا فظاهر ما ذكره واما انفاطره حكمة فلا رضى فيه بكونه هو ان
الحكمة القياسية في بعض افراد القليل وفي بعض اخرى بعض الاحول وفي بعض غير بعيد
ولكن كما لا يبعد من الحكمة المتكلم فلا يذا يكون المراد من شار قوله انما كمال الماء
كروى شبهه في ماله انما كروى شبهه في ماله انما كروى شبهه في ماله انما كروى شبهه في ماله
باب الحكمة انما انما الحكمة القياسية في ماله انما كروى شبهه في ماله انما كروى شبهه في ماله
نظر الى الموارد القياسية بانه لا ينعى في القياس عليه في ماله انما كروى شبهه في ماله
متأه الحكمة **قوله** وهذا كراه بعض ان المانع المذكور للمعول بالانفصال فيصير حقه
ماء المطر جميع انما انما ينعى عن غنا خيا القليل لعدم شمولها له انفاطره
نردا حكمة لان متأه الحكمة ينعى في ماله انفاطره في ماله انما كروى شبهه في ماله
ان على وجهه لا رضى من الميزان ان القاطر من السماء قد يقطع مع لويان من

الميزان

الميزان في كماله **قوله** بل في الجاهل ينعى ان خروج البعض لا ينعى ان انفاطره لا ينعى انفاطره
انهم ولكن لا ينعى ان في الجاهل فان الحكمة عنهم انهم يتشبهون الا جماع مع مخالفة
الشبه ومع انفاطره الماء المذهب لا ينعى ان خروج غيرهم ومع انفاطره اهل الكثرة
كذلك ان غير ذلك ما نقل عنهم ويعمل ان يكون المراد بقوله الجاهل ان خروج
عنوا في الجاهل وانما فاد انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره
في ان كماله لا ينعى ان في الجاهل فان الحكمة عنهم انهم يتشبهون الا جماع مع مخالفة
لم يكن اجماعا فاد انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره
انما انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره
ما من رواتبه الشايع الثلاثة الماء على ظاهره فيعلم انه قد لا يكون هو الشايع
هو المانع المخرج والمادة عليه في القياس كنه شائع في جميع عن كراهية القدر المتكلم
من ان لا ينعى في القياس انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره
على ما ينقل ما روى الكراهية في العلم لعدم الاستفصال **قوله** نفس الوضوء لا
دخول الوضوء انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره انفاطره
ذلك في سلاته جميع الاخبار فما ذكر في وضوء السند الثلاثة **قوله** خاصته
ان خاصته بالقليل موصوفا بالانفاطره واما الاخبار الثلاثة في ماله انفاطره انفاطره

في اول الكتاب
في بيان الماء
ظاهره

او خاصه غير مضمونه **قوله** نظر على ان شارة الى الشيء وان فيه تحت نجاسة الماء
 بانه نجاسة على احد اقسامه **قوله** ووجهه شبه اعتد على الماء الكائن في
 الوان والمناخ على ما نقل عنه في الحقائق ولبط الكلام في رده منها انه لا يفضل
 القليل على النجاسة لما جاء في الحنفية به لان كل جزء من الماء الوارد على النجس
 ينجس اول اناه الماء فيخرج عن الطهارة ومنها ان شارة الماء الكائن في الوان
 ولا ينجس الا على الناس شيئا بل لا ينجس الا القليل ككلامه في المدينة ومنها
 ان ما يدل على لافعال انما يكون ذلك لثبوت المفهوم المظاهر فلا يباين بها
 لانها لا يلبس المفهوم وليس ومنها ان اختلاف الاخبار وزنا ومسانة يدل على
 ان الفرق عن القليل الماء في النجاسة لا اختيار لانه لا ينجس الا بغير الدرجة دون
 الوجوه في غير ذلك ما لا ينافي منه في ذكرها ودرجات ظهور ضعفها
 للمفهوم **قوله** فان حفظ في جميع المقادير الميم ما يسل من يفسد يكون من الماء
 ونحوه استدل المقادير او قد حفظ في بعض من يفسد انتهى **قوله** غير ذلك
 اذا اصله لم لا ينافي ما يستلزم انما اصابع الماء ولكن لما وصل الى
 الاثاء بل حكمه في وجهه في ناحية فوجب لنا الشك او الفس بوجهه اليه
 سنل عن الصافي ذلك هل يوجب اجتناب الماء **قوله** لا اعتبار بهما

تلا



انما لو كان نجاسة القليل الوارد على النجاسة لانه ذلك الى عدم طهارة التوب
 من النجاسة الا بالبراءة من الماء عليه كما في اول الرجوع لهيئة السابقة ومنها
 ان الماء في صورته ورويه على النجاسة فاهو عليها فانه يغسل بها نجاسة ما وردت
 النجاسة عليه ومنها ان اجزاء القليل غير باريد منها بالمفهوم ظاهره في غيره الوارد
 على النجاسة واما المفهوم فلا يعم فيه **قوله** فيها استدلوا في مثل قوله عليه السلام
 اذا شرب الماء من كبريت نجس شربه فان مفهومه انما لم يكن الماء فانه كبريت شربه
 والمراد به المفهوم انهم جميع الصور الاحوال كالتة ورد الماء على النجاسة وعكسه
 في المقام وذلك للبيان عنه فباين في محله مع ضعف خلافه واما الماء الذي
 هو موضوع المنطق والمفهوم فهو حكمه او وضعا او لم ينجس عدم
 المفهوم لانه يكون الكلام فيه واما الشيء فهو وان كان عالما بالمنطق لكونه كذا
 في شئ المنطق لانه لا يعم فيه المفهوم من مضمون المفهوم رفع الحكم لانه كان المنطق
 وفلان الحكم فيه بطريق السلب المحلى وهو يرتفع بالايجاب البشري ولو لم يرفع
 هنا حكمه لم يكن من عدم المفهوم انهم اذا مراد به انما هو الحكم بين مع جميع
 الاعيان الثلاثة التي ذكرناها في النجاسة السابقة اما لا يرفع من ان ظهور
 بعض الاخبار في غير الوارد على النجاسة انما انشأ عن كون مؤيد ذلك وهو



متغيا بل المنطق يحصل به الظاهر واما اذا كان ظاهره حال الظاهر بالظهور
 فهو حصول الظاهر كجواب لا اختيار الذي ينجس ولا في العمل النجس من قبل النجاسة منه
 وكذا غيره كالارض فانه يظهر بان النجس مع انما ينجس به **قوله** مع اشعار
 الصحيح هو صحيح محمد بن مسلم قال سئل ما بعد منه عن التوب يصيب البول قال الفصل
 في المكنون ان كان غلظته ما جاز فانه واحدة ووجه اشعاره بان
 النجس في الظاهر يحصل بالظهور ان الغالب اذ اراد به وروى التوب على المكنون ان على
 ما مر ان يصيب الماء المكنون او لا ثم يطرق التوب فيه وحكمه حصول الطهارة الا ان
 من امر عليه السلام بالصل فيه لان في هذا النوع ان ورد التوب على الماء وجب
 نجس الماء على خوله من حيث انهم ينجس بالظهور لانه حصول الظاهر به
 هذا لا يخفى ان ما ادعاه من الغلبة على مع انه لا حاجة اليه اذا طهر لا من الطهر
 في المكنون التام للصورة الماء وروى الماء على التوب عليه كانه في المقام **قوله** المرسل
 وهو ان غير وجه حكم العمل الصحيح في القول الصحيح كائنا في محله **قوله** الصحيح او هو
 صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال والكرسنة رطل وناحله رطل الرطل منه
 على الماء كاسيدك الشاة عن قريب **قوله** حبيبة بالمعنى الحرة الضيقة والظلمة بضم
 الصادق وتشد باللام اناه العرب كجيش الكبريت ليع وثلاثة من اذا ذكر كذا

عموم المفهوم التام له ولغيره وضع العم ساقط بعد ثبوت كاشرا اليه واما الاول
 فلا ينافي اعتبار ضعفه لا يحصل المقابلة العم المعين بل يندفعه انما لا ينفذ
 في مقابلة النص وكذا حصول ذلك ذكره في الاخبار انما لا ينفذ جميعا انما
 قوله وحصول الظاهر فهو لا ينفذ ولا في قطع ذلك ان يحصل حصول الصحيح في
 الثالث قطع انهم وعم المفهوم لدفع الثالث لذلك لكون لكل اعتبار
 جواب على حده **قوله** بطريقه اوله ان لا يرفع ماء المطر اوسع منه القليل الذي
قوله لكنه لا ينجس ان لا ينجس بالاولى اناه هو على قول من يعتبر بها من المبدأ
 او على احتمال ان يكون المراد قوله انما يرفع هو ذلك منع قطع النظر في
 به فان على هذا القول ولا احتمال يكون مفهوم الصحيح ان ماء المطر الوارد على غير
 البسب النجس لا يوضا به صورة عدم نجس من المبدأ فانه غير الظاهر به مع وجود
 على النجاسة فغيره اوله واما على غير هذا القول والاحتمال بان يكون المراد بالي
 هو النفاذ ظاهر ان ماء المطر القليل بعد انقطاع النفاذ يكون من خلة القليل
 الزائد فيكون الصحيح نصا في المطلوب بغير ان مفهومه يكون غير الظاهر
 لا شيئا بعيد المطلوب من بابك ولو في **قوله** بالنبيا خبر الحسن وحال كان
 منطبق به لبا الحاصل وهو كما مر على اعتبار الاول والمراد ان الماء الذي

مجت

[illegible]

المقدّم

المقدار المذكور وأنه وثلاثون كالا يخفى انتهى لئلا يشاء الربا درهم ومقدار الدرهم
بعض الأوزان لأنه من لهم في المقام يقول المبادي أن درهم ما كان عهد النسخة كما قد
بر وقد حكم على الخاصة والعامة أنه كان ذلك العهد سنة ودينون وقد حكم القضاة
أنهم على أن كل رافق وزنة ثمان شيان من وطا الشعر على أن الدرهم نصف المثال
الشعر وعنه فالأعلامه المجرى في رسالته المعروفة بين الأوزان والديار و
المثال الشعر مقداره هذا ولا شيء فيه وهذا لأنه أربع المثال البصر في
فالبصر مثال وثلاث من الشعر والمثال درهم وثلاثة السباع درهم والدرهم ^{نصف}
المثال الشعر وعنه نصف المثال البصر وربع عشر مثلهن مقدار عشرة دراهم
سبعة مثايل ثم قال وهذا في ما لا يرب فيها وانفق عليها الخامسة والعامة
وأولها عشرة ذكرا ونظره أن عشرة دراهم يكون سبعة مثايل ^{وعا}
ظهر أنها تكون خمسة مثايل وربع مثال البصر وإن كل رطل يكون أحد عشر ^{اشع}
مثال اشعيا ثمانية وستين مثال صبرا وربع مثال في ذلك الله هو عبادة
عن ألف مائة مثال أحاطل من ضرب واحد النسخة في ألف والمائتين وهو
بالمثال البصر أحد ثمانين ألفا وثمان مئة مثال وح فازالريشان ^{مقدار} تقريب
لكربان الشاهد المداولة رباننا في أمينا الله هو مائة ألف ومائتين وثمان

ومن كان على حاله في عبادته وهذا البعض الذي هو الأولون فاجعلوا
 فيهم صحابا من الغالبين مثلي أولئك عبادهم من أهل العراق مع ظهور الاضافه
 ذلك البعض علماته العاني فان من عبادك في رجب من أهل بغداد أسوأ مسكنا
 والبعض الذي يكون مصاحبا له وما وبها عنه ظاهر انه عاينهم **قوله** كان في الخبر
 هو بن جعفر بن ابراهيم وقد ذكرناه ومثله خبر آخر مركب بابتداء الخبر **قوله**
 الثالث هو بيان بعضه في رجب ارجحيه للمثل وهو ما بالذات ولا يرجع فيه
 ارجحيه لما قلنا هو ظاهر الما هو الظاهر **قوله** بيان على صحفها فيه كونه بعد
 السلام اضافه الى عدمه الاصل اعني في هذا العام الذي يكون مفقدا للجموع
 لان الأصل لا دخل فيه في عين الحمله وبوجه آخر يقال كون الكريه شوطا عام
 الانفعال لا يفيض الحكم بالانفعال عند عدم العلم بالشرط فان الشرط انما يفيض
 عند عدم **شرطه** الواقع لا عند عدم العلم به والجملة فلا وجه للاصل هنا عند
 التحقيق نعم لو علم مفقدا لذكره في ذلك ما قبل زيد عليه ما قبل ايضا انه يرجع
 بالزيادة ذلك المفقدا لا مع عدم الكريه **قوله** علماته في الحكم على وجه ان
 يقال ان الكريه اشترط لعدم الانفعال فاذا شك فيهما فالأصل عدمها انهم
 فيبطلوا الاصل في الحكم المترتب عليها وهو انفعال الماء بآثاره الخاصة على الأول

مثلا صرنا فيها فتمت هذه مثايل الاطوال بالصريح على عدة مثايل الميراث كما في
المطلوب فيكون الذكر ما بين المذكور رابعة وسبعين مثالا الا من مثالا صرنا فيها **قوله**
مذكوره دليل على المراد بالاصل المراد في الدلالة والمراد بالامتنان اصل المراد في
عن مريد الامتنان اصل باحة الامتنان استحقاقا لها واعوانا بها والاعوانا
الدلالة على ان كل شيء مطلق وكل شيء مطلق وكل شيء مطلق
ولما ورد بها العوا الراشدة في خصوصها كما ذكر في **قوله** وخصوصا في ما بيننا
خصوصية فيه هو الدلالة على ان الحكم البهارة ثابته ان يحصل العلم بالقدرة
فالم يحصل العلم بالقدرة لا يمكن بها وان كانت مضمونة **قوله** في وجهه كما ان
المادة في العدد المذكور وفي كانه نجاسة فان علم المظهر به حينئذ استنادا
لانه دليل على النجاسة خلا لا يمتنع **قوله** والصحيح في وسائيه الصحيح
فيه وشما حال الراية عطف على الامام على الصبي الجليل والراية وهو محمد بن
وان كان من اهل الطائفة كما قيل ولكن ما بيننا في وجهه من ان وجهه كالحايات بالكونه
على ان ممكنه كما بالكونه في محل الكلام على عرض محضه في ممكنه وودون بل
الامام وان غفل الكلام ان ان ما ذكر من الامام كسر الفرائض يعني العمل عليه
عراقا المرسل هو ان غير صحيح قال عن بعض اصحابه عن علي بن عبد الله في كانه

24

للعقل الظاهر **قوله** لما ذكر من خلافه ثم عطف المذكر **قوله** ومنه أي من العقل
وهو من ذاته كما في الدلائل **قوله** لا يظن أنه ليس بالعقل السبع لا خلاف في الظاهر
في عطف قوله لما ذكر وبدء الوارد أو بطلانها أو بطلانها لا يخفى
قوله إن هذا مع ما رآه الأول في العقل لما ذكره وتوسط الإجماع بينها **قوله**
الكلام على السبعة والانتظام ولهذا ما كتبه العبد ما هو حق **قوله** في
لعله أشرف إلى من منع كون الملافة الغير على العقول وهو من باب الحقيقة ومع
الغرض لا ينبغي ما نحن فيه **قوله** من عدم صحة ما ثبت في قوله تعالى لا يخرج من
قوم ولا نساء من سائر في السور ثم الحذف من نساء وعن جماع الغوم الرجال
دون النساء وربما جعل النساء في سبيل البيع وعن جماعة الغوم في الأصناف
فإنه خص به ثم غلب على ذلك النساء في الغوم من الرجال والنساء
فما زال الرجال خاصة أو يدخل النساء على البعده **قوله** علاه عن علماء الظاهر
أخبار ما عرفت لا ينبغي لأحد من باب مفهوم الموافقة ما لم يصور بطور ما لا يخفى
ركب فان الغوم في الموافقة تشمل أفراد البعده بطوره لا بالجنس ولواريد
بالتمية إلى دلالة الرضوخية بعد ذلك بحجة الرضوخ في الطبيعة
غير متفق والطبيعة غير مسلمة **قوله** وهو محذور لما ذكره صرح جماعة

للرد بان الرب باليد هذا المعنى يحيل الاكلقاء فيه سواء لم ياتصرف باليد الا
 في احوال والذرة وخوفها وعن الحق لا ريب ولا جبر الاكلقاء بالمعنى المراد
 في قوله تعالى انما الله رب العالمين فقلنا لا يعلم ضمرا لاختصاصه في العلم
فقد في الآية ان الصلوة جبرية بلها في الاكلقاء ولا يخفى ان عدم
 الصدق لاجل اشتغال العقل بهم ليس لانهم وهو محقق في الصلوة جملة انفسها
 واسمها بالانقيص المسمى ولا وجوب الجواز والاحكام لهم التوافق والغيبة
 وخوفها فقد وحكماء اعم كل وجوب لزومها لاختصاصه واما
 فقلنا بعض فروع التي مررت الاشارة اليها فقد ونفاضا لا وهو خير
 على عبد الله وفيه وسئل يرفع فيها كماله فان اوجز قال يرفع
 كلها فان غلب عليه الماء فليترك لواء الليل ثم يقيم عليها فوم يزار جود
 اثنين فترجوا يوم الليل وقد مررت وقد مررت هذا الخبر لا شاك
 جماعة على الخطية وان كانوا موافقين ونفاضة في الشافعية ورجحنا الا على
 القضية فرج الله الشاك المذكورة فيه وغير هذا النفاضة مائة وهو مرفوع
 بواسطة انفسهم في وجوب النزع يومين ولا ثالث ولا سابع ولكن قد
 الاول بان الامام جابر عن ابن المنذر عمنه في نفسه عن الامم والنساء في الجمل

لا استحباب عليه صورة غير الماء والثابت ان لفظ ثم غير موجو في بعض النسخ
فقد روي في الخبرين انه من يذات عما التاشع عن سوء عباده كاهل العالي في كلامه
او يانه ينفذ الماء ويقتد بالعباد انه ليس للترتيب الحاج هنا كقولنا **فمن**
يعلم ان ثم بلاه في قولن **فمن** اما الصبر والعبر وكانه اشارة الى ما مر من ان بعض
ثم غير موجو في بعض النسخ لانه من يذات ان **فمن** ومن انما السند في كل
من بعض النسخات والعبر والذات لانه **فمن** ان شفا في النسخة
منفي نظر الى انما فعلا بما في الوجه ولو كان منفي فانا لا يجي جوابه لكن
لا يخفى ان الابعاج انما ينفذ في اول تخنيات ما به فاد من الخبرين ومن
النفذ يوما في صورة عليه الماء وما مافيه من المضاف وعبره فالاول
محمية لا ينفذ في دفع **فمن** الخبر وهو خبر عن سعد بن عجلان قال سئل
ابا جعفر عما يقع في البياض القارة والسور **فمن** فقال كونه في قول
سعد ولا قال جملته الحرارة **فمن** لهذا السند في بعض النسخ الحديث على
البعال اشهر الحكم يقع الكثرة البناء الكثرة في البناء ما ذكره المصنف **هو**
الجل **فمن** وضعه في السند سند خبر عن ابن سعيد انه ذكر ما ذكره
المصنف منه في السند من وجب الامور في سعد فخط اوضح

الحمد لله

وهو

هذا يدل على أنه في السؤال عن الموصوفين غير أن الاستفصال بصورة
عن الماء ليكون من محل الكلام كان الفصل في جهة من جهة أو من جهة إلى الماء
ولكن قد سمعنا في الدعوى الموصوفين أن الماء في جهة غير مضاف في
محل السؤال عليه **قوله** وفي آخره في جميع آخره على وجهه على وجه الأول
قال سئل عن الوصل في الماء في ساقه أو مستنقع أو منقوع أو منقوع أو منقوع
يؤتى منه للصانع إذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صافا للنبات ولا للحيوان
وهو منقوع فكيف يصنع وهو منقوع في كنف السباع قد شرب منه فظا
إذا كانت به نقطة إلى أن قال في الماء منقوعا فذلك أن يجمع
هذا وهذا وإن كان من مكان واحد حديث ويكون مقتضى على حال الضرورة
الأن المصريح به كلام بعض الأئمة في حال الضرورة ظاهر الآن المصريح به
إذا لم ينقل الفرق إلا عن الشيخ ولا عن غيره وحمل الشيخ على حال الضرورة إنما هو
في رفع الشك لأن مذهبه الذي بيننا الحالين **قوله** وأصرح منه لا حجة
في ذلك لأن لفظ الجواز هو الذي هو في كلامنا وأما ما جاء في نسخة في حال
نعم هذا مخرج بالمعنى في غير الضرورة والحق لا مخرج فيه فلا ينافي
الحكم بالجواز في غير الضرورة أنهم نفوا الإلزام في قول بالفرق وأما

هذا

هذا ضار فيه فلا بد فيه نظرا إلى ما من على الاستثناء من أصله أو من محل
منه على الكراهة والثناء أو لا كما هو وجه قول الشافعي بالكرهية حيث قيل
وقيل إن الجواز في وجهه استثناء له **قوله** بهذا المصريح على الجواز والآراء
فلم ينم أن يستدل به على المنع ويحصل الجواز في صورة الضرورة كما نطق به
وأما عن العلامة في تفسيره الاستدلال به من حيث هو هذا الماء غير مظهر لما
الوضوح من ضرورة وقوعه فمخرج ظاهر وظاهر لا ضرورة ولا ضرورة
منعاً وجواً غير من هذا ويمكن أن يقال في وجهه باعتبار كونه هذا المصريح على
جواز الطهارة بما لها بالعلم في المصالح السابق كالغسل الطهارة بما لها من الماء
كما خرج إنشاء الفصال في بنية الماء **قوله** من بعض المصنفين كان المراد به الصدق
فإن المصنف عنه مع كونه مانعاً إنما انقل المصنف في وجهه الماء من الأرض فوقع الماء
أرسال من يده في الماء فلا بأس بقوله فمخرج علم إشارة إلى أن غدا لها في الماء
واحد لا يتم أن يكون على الذي أصبر في الماء من فضل المصنف مع أن
المنافع كانت قائمة فلا بد من العلم بها وهذا وإن اختلف من الصحاح وغيرها
في غدا في الوجوه من ماء واحد مستخفي **قوله** المصنف المصنف أنه لا يخرج
أن هذا كما يصح بغيره وإنما ظاهر في الكثير إلا أن الشافعي في جملة عامة

ظاهرة وأما الكثرة فلا بد من اتصال القليل من الماء بالمتنوع لا حداً لاستفاضة
بل السيرة التي يمكن دعوى كونها نظيرة وأخبار المتكثرة التي انتهى لوازمها
بل عن بعض الأصحاب أنه يجوز في ذلك ما في حديث وقد يفتح في كونه الكثرة في
شبه الأجزاء فالله أعلم بها من كماله المنسوب إلى أكثر المتكثرة من طهارتها
أما الأخبار فكثير منها قد وردت في موارد خاصة ولا عموم فيها وبعضها
الأخر إنما هو بالمفهوم كعجينة عذوق مسلم في حديثه ثم وصل عن الماء في قوله
الدواب للفق في الكلاب فيقول في الحديث إذا كان الماء قد كثر لم يغير شيء
ولو سلمنا كون الجاهلية فيها المصلحة الشرعية وحجة المفهوم عموم الماء لغة أو حكمة
عموم ادوات الأهل كان وانضم إلى أن المقام مقام إعطاء الطهارة فلا بد
أن المفهوم من القليل لكل شيء ولا عموم لكل حال ما الأول فلا يفتقر هو انتفاء
لغيره عند تنقذ الشيء وانقضاء الجواز الذي هو سلكه فيحقق بالاجتهاد في
والله أعلم منه هو سلكه إلى أن لا يفتقر إلى الجاهلية ثم وإن هذا من الدلالة
فمجلس القليل بالمفهوم هو محل الكلام وأما الثاني وهو عموم المفهوم فهو أن سلم
كونه متبادراً عرفاً بدعوى أهل الفرق في مفهوم انتفاء حكم المنقوع عن جميع
أجزاء المفهوم لا يقتضون باقضاء المفهوم في حين موافق المنقوع فما فعله

بذلك الاستفصال فذلك في ذلك في العجينة الأولى وانقلنا نظيره في الكثرة
فكما ينبغي له التمسك به أيضاً فإنه بعض العبارات وقد مر من الشافعي بالكرهية
أنهم جهات القليل والكثير ولكن الحكم بالاولى ما مع استمرارية الناس
الخاصة من المتنوع على علم المحقق من الظاهر بالكثرة المعلوم أنما لم يثبت
مشكل قوله ومع ذلك ولا يمكن مع احتضا من بعض العبارات بالجنب لا يحصل
العلم بالأجزاء في الحاق غير الجنب في أمثال هذا الزمان الذي لا يحصل
بالإجماع إلا في ملاحظة الأقوال والأعيان ولم يفرض أحد نقل الإجماع في
بجانب بناءه بناء على حجة الإجماع المنقول فلا إجماع في المقام محضاً ولا ضرورة
إلا أن الخلاف الحديث غير مجيب به مع عدم وجود دليل عليه من إجماع أو غيره
بعد ذلك لا كل حديث غير الجنب بل بعضهم من شاركه في كثير من الأحكام كما
والنساء **قوله** الكثرة أيضاً فإن المنقول في كثر الأجزاء في هذا في جعل
الخلاف هو أن الحديث لا يكره ما رآه في عبارة المصنفين وهذا الحديث
يشمل الاستفاضة الغير القليلة وصل إلى الجنب **قوله** فثبت الحكمية في
كلية كبرى في الفاسل الذي يستدل به المقام وهو أن الماء المستعمل في ذلك
الجنب ما قبل في العائنة وكل ما قبل في العائنة فهو بمنزلة الماء المستعمل

فظاهره

فانما علم منها انما كالمطاب لا فائدة لفهم فان الذين جربوا بصرف النظر الى
 اولئك المذاهب العوم هو المقام من غير احتمال كونها ابياعهم حكم المنطق فقط
 يظهر من بعض الاحكام المنقضية للشك من الماء الذي لا ينجس شيء خال كالمطاب
 بغير الملا لا على المقوم مثل الشك الذي يراى لهم من سقوطه غرضه انه نقى
 الى صوناك وحيث انه نجده مشغولا وحيث ان فائدة ما سلمه لا لا الفحص
 المذكور على تحصيل القليل بالملا فانه في محله بل نقول لا كلام في هذا المقدر من الملا
 فيها فتكون حجة على من يكره ان القليل بالملا فانه لم يجرى عمل واما انما
 على نجس بكل شيء وعزل حال فكلما واول هذه غاية ما يمكن ان يقدح به
 الدليل المذكور لكن القدر مقدح اما في الاجماع فانه عامه شاملة للقاء
 وغيرها فتكون كالشك العام الذي يحتاج الى اخرج ما يخرج منها الى دليل معتبر قد
 قال شيخنا العفص في الجوهري اصرار على طهارة الماء ان لم يقدح في المنسحق
 لكثير من الاخبار مضافة الى حكاية الاجماع فانها على النجاسة بغير فائدة
 في ان الماء القليل ينجس بالملا وهو كذلك ولكنه جعلها معا رضى فائدة
 اخرى مستفادة من الاخبار والاجماع غير المقام في ان المنسحق لا يظهر في
 اول ولا في احاد الباب اجماعا على القاعدة الاولى طاهر جلد من مثل

د

انه لا يورى القاعدة الثانية فليظهرها من انما بحيث يخل الشخص حال المنسحق
 منع ظاهر بالمسلم منها كما في ان انارة شاول المنسحق في الشك لا يظهر
 فانه فاضل القاعدة الاولى واما في الاخبار مع ما سمعت من استفاضة القاعدة
 فيها فلا تمارى فيها بل يظهر من الاخبار وغيرها منقضة ولا لا النجاسة
 على الحق الشرع طاهر وحجة المقوم ثانية وهو سمع الماء وادوات الاكل
 من المظهر الحسية الى الان ينجس بها النجاسة وتكون كالمطاب لبقاء حكم المنسحق
 جرد احكاما لا ينافي ظهور المقوم ظهوره في ان ليس في سؤل الصحة واداة
 اذا كان الماء اكثر من طهارة نجس شيء حجة معتبرة في عاداتنا فانه كالمطاب
 شيء او كالمطاب من غير انما خصوص كنجس حديد من المنسحق من الاشياء
 فان الشيء في ظرف المقوم لعموم له واداة طاهر ولكنه انما يندفع بوجهين احدهما
 ان الظاهر من كمال الرواية لهذه الاخبار انهم في المقوم والام يصنعوا بالانما
 ولم يكتفوا بخصوص الاشياء المعروفة التي سئلوا مع قوم الجوهري وغيره انما
 من النجاسة والمنسحق فانهم كثيرا ما يكونون القليل الملا في طهارة طهرها من النجس
 بكل ما سئل من النجس من عينا النجس والاشياء النجسة انما هي الاغذية من الفضل
 المنسحق من النجس حقا ان كانت منه ولا يجرى فانه يندفع قوله

الفضة منقضة وطهارة ما جعلها لغير علم وان لم يكن من نية الغسل الطاهر وانما
 النجاسة بل لو وقع الغسل من غير طهارة وشهوة كما اشار اليه الشارح في قوله
 اعتبار النجاسة في حاله بغير ما في الطهارة وروى الماء على النجس في كمال النجاسة
 ما يكتفي في ان النجاسة بالغة الواحدة فقط حصلت الطهارة بازال الجسد
 الاناء ومع لزوم الغسل قد حصلت غلبة واحدة واما ما سئل الماء من الرواية
 حكم ما راجع وهو طاهر في نجاسة ولا يندفع بها النجاسة في مثله انما
 القليل وهذه الاخبار ينبغي انما تدل على نجاسة الاغذية في صورته وروى في
 الماء وتكون حجة على الغسل بالطهارة مع واما لا النجاسة في صورته
 المنسحق الماء وكونها حجة على من يقول بالطهارة فحق في هذه الصورة فعمل
 انضمامه الى الدليل الاول وجعلها شاهدة على ان الشيء في ظرف المقوم يشتمل
 للنجس اثبات عدم المقوم لصورة وروى الماء على النجس بالبيان
 بغيره فاما في حاله كما اشار اليه شيخنا الفاضل فانه المنقضة بنفسها
 انما تدل على بعض المطلوب كما على كماله واما انما عليها احكاما لا لا يراها
 لاصابة عن القدر في فرع باقية لا لا استفسار انهم يتصور بقاها
 النجاسة منه ولا يظهر لها في الاول بوجه وكذا هذه لفظة المقوم في كلام الشارح

والنجس من وقوع المسئلة كاصح في الحديث انما واحتمال انهم فيها من كلامه
 في القليل بلا على النجاسة وعدم نجس بلا في المنسحق او لم كانوا عالمين بحكم
 القليل بذلك الفصل وانما سؤلهم عن خصوص اكثر من الجسد فكان
 لا يلبث ان يثبت انما ما سئل في الشارح من المنقضة الدالة على نجس
 القليل بلا في المنسحق كصحيح احمد بن محمد بن ابي بصير قال سئل يا ابا عبد الله
 يدخل يد في الاناء وهو قد نكس لا ماء في الماء الاناء طاهر في نجاسة
 ما من سبب في ان يدخل من يد يكون فيها عين لغيره ام لا فان هذه
 نصير في نية واضحة على شئ من النجس في مفهوم الاحكام المنقضة للنجس انما
 الفادة ومن طهارة لا في يد من النجس في فناء الاخبار المنقضة
 بغيره هذه المنقضة على نجس القليل بكل شيء من النجس كالمطاب
 نجس في حاله اذ ان الطهارة طهارة حاله وروى الماء على النجس عكسه بهم
 المقوم انما قلنا يظهر مع ان بعض الاخبار واداة في صورته وروى الماء
 انهم كما سئل المبراة **قوله** وعموم المنقضة منها ما من صحيح احمد بن
 محمد بن ابي بصير منها موثقة سامة وفيها وانما اصابعه في فاضله في
 الماء قيل ان ندر على نجس فليظهر الماء كله ونفسه كذا لبيان ان اليد

الفضة

يخرج من كل سبع غلا يجيب فيها بقية الغلة الأولى ما يقص من السبع بواحدة
 مثلا وفيها عشرين اثنية عشر ما شئت وهكذا **الغلة** من الحبة الحبة هو الحبة
 الحبة من صاحب الحما وبعض حاصره واضارة لعداين ائمتهم وكون الاموال في
 الزمان السابق منصرفه اربعة اكون الغلة الكاملة عليها او بعضها وقيل الفصل
 لا يفتح فيها من الغلة التي تجدد دية الاموال للجهنم الا **دنة** **قوله** اصدف
 الاستل يعني ان كثير من الغلات تدره الارض لها صما وهو يحصل للميرة الوا
 ويقط من ثمن تلك الاموال ان لا يخافه كجدة دفعها الغلة الصادق
 على الفسدة الواضحة الا عاقبت فيه الكفرة كما كان في عهد ائمة **الله** **صلى الله عليه**
 لا يخفى ان ضالة البولوا كانت لا تسبح بولا الا ان عباسها للمكانت بسبب
 التامر البول او وجوه الاموال البولية فيه يمكن ان يطال ان حكمها حكم البول
 بخلافه الاموال في كان عباسها للبنت المحصورة الولي في جزء منها
 حكم الولي في الاجل وطول في الطلب لا يوجب زيادة الغلة والاصل ان
 بهي ضالة البول ضالة الولي فربما يمكن به اذراق الفالين في حكمه
 انما الاظهر عدم اذراقها ولكن اشده ضالة البول **قوله** ولكن المشا
 له ثاق الفالين المستوفى على الذم المختار وهو كون الغلة الكاملة قبل

السنور وما اشتركانه بعجل المصرة ظاهرة في ذلك افعال انما افعال
 طارئة موروثة بها الفناء والنجاسة لا موروثة عند السلا وكيفية النظر **فان** في
 العاقل من عبد الله في حديث رجل استنقى فطبع في الماء الذي استنقى به
 فقال لا بأس وبذلك لم يصل الا بالبر فقلت لا والله جعلت ذلك فقال ان الماء
 اكثر من العسل **فان** هو الصواب عند رباحي بهذا بين ادلة انفصال الخليل و
 الاستنجاء فقال انما انما الاستنجاء نجسة تلك الادلة ولكنها معفوة
 لهذه الالجبنا عنها البتة نجسة لما لا يقال ولا يجوز جعلها نجسة ولا سائر
 أحكام النجاسة من عدم الظهور لها من حيث وجبت في ما بين طائفة الغزاة الجاهلة
 تاهوا لا يظهر يتكون هذه الاخبار محضنة لتلك الادلة ويمكن طار الاستنجاء
 كما في البنية الطاهرة الا في عدم وقوع الحدث به نظر الى ما نقل من **فان** **فان**
 اى سواء كانا الاستنجاء او غيره او سوا فلنا با الطهارة في الاستنجاء
 بالعقود **فان** فاحصل انما في ذلك با غيره القواعد بها سواء الاستنجاء
 استعماله في غير وقوع الحدث نعم في الاله النجاسة والاعمال المسنونة ووجه
 الحديث النافذ في نحو هذا القائل بالاجماع وقبوعه للظاهر والاجازة في الحديث
 انهم كفروا من الماء الطاهر **فان** يكون اى جواز النظر على الاستنجاء لما

فيكون كاحياء في هوائه مع طهارة وعوامها النفسية المحركة ايضا مع حركات
 وحيث مضائق الاستقامات من هرج الظهور من حيث باطن الاعمال والنفوس
قوله علمه سوا قلنا بالبقا او بالقول **قوله** عدم العلم وذلك لانه غاية
 الماء بالغير واللاستعداد ليدفع من الجاذب والكره ليس اما بالانجذاب من
 لان تقدم تلك الامور على احوال الخلق وان كان بينهما عموم من وجه بل الظاهر ان
 بعض الجاذب في الخلق اجماعه **قوله** واضع وربما شاكل فيها استعداد الجبل والارض
 من غير كماله او من غير كماله وقوه مما يخفى به المصنفه نظر الخلق
 الاستقبال مع فليد ذلك منع الغلبة في الانزعة الضمنية ولو لم انصهر على
 ما هو مستقر له **قوله** لعدم تدبيره اعتبار الاطلاق الا انه مع غلبه ذلك
 في الاستعداد **قوله** وعدم سبق الاوجه التفصيل بان سبق اليه ان كان لابل
 ويكونا ان لا يلزم يدعي وانما لفرق آخر بعد بحثه ان لا يلزم فيكونا
 حاصره **قوله** وهي جنية الظاهر تكبر لهم وتشدب المنه الخائبة وسه
 مستحق الماء كما في الجمع وانما جسيم وتشدب اليه الموحد فهو وانما جسيم
 لانه كما في الجمع ركنه لم يخلو فاذ لو لم يخلو في غير الا ان يندب اليه ولم يحد
 في اسما هذا المنع مع ما ذكرنا في الكتاب هذا ثم انفسر اليه بالجمعية دون

فقد كان من بعض هو جمع الماء من بئر أو نحوها أو من جبل من الجبال ذلك أنها
منها طرية ابن يعقوب عن أبي عبد الله أنه لا أفضل من البئر التي يخرج منها
الحلح أو التي تالز ولدتها ولا يطهرها سبعة أيام. وهذا من الأهل الثابت
هو شها **قوله** الأهل الصالح الطاهر والقطر فيه وارث على ذلك الأصل **قوله**
له **قوله** بعضنا من الصدوق لا يجوز التطهر بنبات الحما لا يخرج منها
عنه اليهودي الجوس الفضل الأعمدة وهو شها **قوله** وبها إلى الجبال في
قوله وهو قوة السنواء هو القوة ولكن لما ذكره من بعض الأهل **قوله**
لما تقدم من من خيارها الثابت عن ابن جهم الموقد قالما أحاطة الكمال **قوله**
الأحاطة يفتح بها لأن الظاهر من الأهل للمناعة أن هذا لا يكونها في مصر
الخاصة باعتبار أصل الثابت اليهودي والجسد من جباله بدنه ونحوه في
الحال لا يفتح إلا أفضل بها أن أفضل بها أن أفضل الجسد من جباله بدنه
غديره الجبال ونظر المخرج من ركب الجبل في قوله من جباله بدنه وعلم بين
ونبشها بين ذلك في ذلك الشها في من الحما ومن هذا الباب ما ركب
الحما وهلك من جباله من أن عليه الميع أفضل الناصر فهو لا يجرى
في كثير من أمثاله إلا في أغلب بلاد الشبه أن هذا هذه الأمانة والماله فالله

انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 على الخطاب لو كثر من موجب كالا بغيره كخطاب كماله كماله الصادق
 غير انما انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 كونها رتبة على الطهارة فالصدق الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 موت وجباية مثلاً وانما لفظة ذلك صدق على خبر كان لا يان وكذا الجمالية
 عقيب الوضوء فافضل له ولم يتسبب له ولا موجباً والصدق الصادق من المصلحة
 ابتداء بعدد عليه لان فقط انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة
 اذا ما قبل ذلك فلا يصح عليه شيء من المصلحة كالا بغيره كخطاب كماله كماله الصادق
 الحديث أيضاً ولو لم يتسبب كالا بغيره كخطاب كماله كماله الصادق
 الاخير انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 يكون انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 وبينها عدم من جهة فالواجب بعد الطهارة في غير الوضوء فافضل له ولم يتسبب له
 موجباً والصدق الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 لو صدق بعضه بعضاً لا يان من جملة ما يان موجباً فان العدل معاً

وهو

فغير انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 لا يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 في الناقص ايضاً هذا وقد ورد في الكلام بان موجب السبب العلوي لا يان كالا بغيره
 ووجوبه لا يان الا ما يان من المصلحة والافلا في الطهارة والذات الوضوء
 على انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 صدق عليه فينبغي ان يكون المراد بسببها كونها علامة لخلق خطاب بالوضوء
 التي كان سبباً لخطاب المصلحة فلا منافاة **قوله** وان حصل الاعتبار في
 بالنسبة لخصوص الشخص فان يخرج بوله من الموضع الطبيعي من اول ولا يان
 على ذلك الى اربعين سنة لانه ثم خرج من الموضع الطبيعي مرة واحدة فانه يجب
 الوجوب على ما ذكره الشارع وخرج الدرس نحو الاجزاء عليه كما عن المعنى
 والخطاب وغيره ولكن قد يحد في بيان الشارع الدرس على عدم على اربعة
 وان الطاهر انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 اليك كونه مشكلاً لاحتمال المصلحة على ما يكون معناه في الشخص لا يتسبب له
 الناس بان قوله في خبره لا يصح انما الوضوء من طهرت الذي انما اسمها
 برتبة الاعتبار **قوله** في قوله في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة

ثم لا يان كالا بغيره كخطاب كماله كماله الصادق
 الذي انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 الشبهة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 فيما يان على ما يان في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 بطول المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 الظاهر في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 غير انما يتكلم في ما هو مشروط بحدوث الصادق من المصلحة قبل وفاء المصلحة فان
 النفس في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 النفس في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 بالنسبة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 شبهة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 العامة بالنسبة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 والجماعة وكلام سائر الناس في هذا وضوء انما الوضوء في المصلحة في المصلحة
 بها عليها في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 في خلق من جهة على غير المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة

بالوضوء في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 فخرج **قوله** عليه الاجزاء على كل من لا يان وكذا الصغيرة في المصلحة في المصلحة
 في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
قوله بالاول في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 احسن من المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 كان المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 لا يخرج في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 ليس غايته في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 عليها في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 مراد في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 فيما سئل عن المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 يرجع في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 مقابل لما استوفاه **الشارح** ويحل هذا الخلاف في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 بعضها في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة
 الاصل والاحتمال المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة

وهو



والله اعلم
ذلك الامر
فان يكون
الاجزاء
اجزاءها
منه في
عن عمله
استعداد
ضعيف
خاصة
لان بعد
الغاية
بالذي
واما ما
وقالين
فصل

[illegible]

له قول لا يحاط به فيكون غير وارثه بالضرورة بالنسبة للاحتمال ^{التي} تقيد
 المتدين بها فتدبر المناقشة والأشجاع للذوق والطعام على أن الطهارة حكم شرعي ^{مقتضى}
 فيما عليه ما يقع حصولها به **فقد** عارضه المصنف عليه وهو ما يقع بعد استحالة ثلثه
 وأما ما يبقى قبل استحالة ثلثه منها وما لا يقع العمل بأقل منها فاستقاما
 تلك الأجزاء عن صحة الصلوة واستقاما عدم جواز الصلوة معها واستقاما اشتغال
 الذمة بالصلوة كلها مقتضية وجوب **أنها** **فقد** رد ولا فساد دليل المأمور
 متعلقه كأي شيء بقوله والأصول المتقدمة **فقد** وورد الأمر كونه في
 الذوق نقل الاستدلال به فاشترط في الأصل وليس في ثلثه إنما جازها لبعض ^{فما}
 وانما هو أنه رتبة عامة ولم تقتض عليها وطفا وقلها ما ذكر عن سلمان رضي
 قال إنما رسول الله صانعتني بأقل من أن أجد أحدا يمشي والطاهران قول الله
 والذين عادوا من بعده فأنزل من قلوبهم سلطنا والرواية الأولى فلا يبعد ^{أن يكون}
 في ما مر من كلام النازع من النبوة إنما مضى أحد **فقد** والأصول المتقدمة وهي
 استقامت الفاسدة والذوق تحت قوله **فقد** ولا فساد في كفاية ما بهانه **فقد**
 فاحدها إلى أحد الضمير وهو قوله **فقد** يبرأ من الاستيقاظ ثلثه أحدا يمشي
 حريثا السنة ولغير الأخر وهو غير رتبة من غيره جعفر ^{الغالب} انقضاء غيره من

المع بالاجزاء ولا يخرى من الجول لا الماء، نظر الان اقل الخي ثلاثة **الاول** استحباب المحسن منه
ان يجرى الاضداد لا يضر باسبئلال وانما يقال انها في ذلك نظر الان لا يجرى لاجل
الاشياء كما هو قوله حتى يجرى السائل في البحر يحصل القدر في استحبابه ويخرج عما
الذي ظاهر في ان يحط السؤل والجواب هو الاستحباب بالماء فحينئذ منع ظاهر فابقا سالا
يكن زواله بعزل الماء لا يمنع من جهة النقاء والتميز ما يكون ظاهر في الاستحباب بالبحر انما
القائم به بقاء الرغوع الماء، وكذا الموقن لاجل قوله فلا استحباب بالماء لانه كما رثا
يتيم باعتبار استحبابه في السؤل على الوضوء والظاهر في اعتقاده انه لا يفتقر الى شئ
فانه كما في جوابه بل ابقاء الماء بالصل في ذلك يقتضي كونه بعزل الماء او بانه ولا انما
يصلها الوضوء وانما به كما ذكره النافع فهو هل منع ظاهر ايضا فهو هو المحسن وكذا
الشيخ في الثالث معناه حيث عرف الاصل في الميم ثم انصرف الى ما هو المعروف من
الاستحباب كالحج والصدقة والحرف في عدم كان غيرها كما في الاصل من ذلك ومنه وهو
من يعبد ويأمر عن غيره فهو المحسن الموقن في كتابه للقاء، ولا فاسد من قد يقع في
على الاصل كما يقع الامر باله في القاسية بان طريقة الاستحباب في الارض من اعتبارها
لا يحيط الشهرة وسائل الاعتبار ما لا يتجاء خبره من الخبرين فيمنه في مخالفة الماء فلا
على العدة وغير الشبهة بالثلاثة من وجوبه واجزاءه فلا لا يقتضي عدم اجماعه

مع ان ما تشتمل عليه هذه الاجزاء في مفهومه لو رده غير الغالب من عدم حصول النفاذ
 بل لا بد ان هذه الاجزاء لا تكون حصة من حصول الحياة الشريفة بقية بعد
 جزا واجزا وهذه الاجزاء صفات لا بد ان تكون باقية ايضا باظهار جميع الصفات
 عدم وجود هذه الصفات في الاجزاء على حدة والاشارة ان يكون لشدة الا
 ان الماء افضل لان قال ذلك دليل الامع ولكن هذا من حيث ان لفظة الشريفة
 الفنية لا تظهر في الاستفهام مع ان اجماع الفنية فيكون بالبين واما ان الوجه المذكور
 المشهور فهو استحسانه لا ظهوره لان الاحتياط مراعاة المشهور لا ينبغي تركه وما
 ذكره من اصول ولا في الدلالة على التسليم **قوله** لجامعهم في النفاذ في الرخصة
 صاحب الملائكة وهو كذا في ظاهر المصنف وصريح المعبر بالحق اليها في شرح المقامات
 لا الشهور والاعول لا يترك من اعلانه جماعة من المتأخرين بل من بعض اسبغ الا
 ايضا **قوله** لا يمتثلانها ان المراد من هذه الحيا ذلك شيئا كونه في عشرة اسواط
 فان المراد من هذه الحيا اسواط ومنها ان المصنف اذا لم يمتثلها وقد حصل منها انما لو
 لا جزا لمرثاة فكذلك **قوله** انما في بعض بيانه مصداق ومقتضى وفيل
 التوجه انما في حكم لجامع طبع تلك شيئا واجبة الاول انه ما في ان هذا البير
 القزينة والنسب في حق الفرق بين اخره عشرة اسواط واضرب بعض اسواط
 في حق

عن قبل الثاني وعلى الثاني ان تصارفة من الثاني انما في قباله على ان يمدع في هذا
 وعن بعض الفضلاء انه استدل بكلامه في النفاذ في حق الحيا في الثاني وهو في
 والامر على ان لا يحكم هنا من على حوله في النفاذ في حق الحيا في الثاني وهو في
 بل لا بد من تأويلها باظهارها في النفاذ في حق الحيا في الثاني وهو في
 ما فيها من النفاذ في حق الحيا في الثاني وهو في
 المستحق منها انما في حق الحيا في الثاني وهو في
 بالنسبة الى الثاني في حق الحيا في الثاني وهو في
 الاعتبار من انما في حق الحيا في الثاني وهو في
 اليها وبين حقها في حق الحيا في الثاني وهو في
قوله في عدم قيام التوزيع والاختيار في الثاني وهو في
 من الامر انما في حق الحيا في الثاني وهو في
 دليل على حصول الاستصحاب **قوله** في حق الحيا في الثاني وهو في
 في حق الحيا في الثاني وهو في
 بالماء مع انما في حق الحيا في الثاني وهو في
 على الخلافة في حق الحيا في الثاني وهو في

فقد بين في حق الحيا في الثاني وهو في
 الاستصحاب في حق الحيا في الثاني وهو في
 انما في حق الحيا في الثاني وهو في
 لا يخبر بضعف البرهان في حق الحيا في الثاني وهو في
 يشي لكن بظاهره انما في حق الحيا في الثاني وهو في
 الاشارة مع ان المستبعد جدول الحيا في حق الحيا في الثاني وهو في
 والفنية لاجل عليه **قوله** عدم تحقق النفاذ وبما قاله عدم الجزا وان تحقق
 انهم كمن جمع منهم الملائكة في الثانية والاوجه والقول بعدم شوا انما في حق الحيا في الثاني وهو في
 من الاثر والاشارة غير صحيحة **قوله** بل في حق الحيا في الثاني وهو في
 ان الوجه في حق الحيا في الثاني وهو في
 لا ينافي وهو في حق الحيا في الثاني وهو في
 فلان لا الحيا في حق الحيا في الثاني وهو في
 في حق الحيا في الثاني وهو في
 قال شيئا في حق الحيا في الثاني وهو في
 انما في حق الحيا في الثاني وهو في

على حق الحيا في الثاني وهو في
 استدل في حق الحيا في الثاني وهو في
 كالعديد من اوجه البناء في حق الحيا في الثاني وهو في
 ان المستدل في حق الحيا في الثاني وهو في
 نظرا من ضعف البرهان في حق الحيا في الثاني وهو في
 غير **قوله** الحق في حق الحيا في الثاني وهو في
قوله وحضور الحق في حق الحيا في الثاني وهو في
 بالحق في حق الحيا في الثاني وهو في
 قالة الخلق واما القائل في حق الحيا في الثاني وهو في
 عن ليس بظاهر في حق الحيا في الثاني وهو في
 الاية في حق الحيا في الثاني وهو في
قوله لكنه في حق الحيا في الثاني وهو في
 الاستصحاب في حق الحيا في الثاني وهو في
 الهاشي في حق الحيا في الثاني وهو في
 فاهو لان استدلها في حق الحيا في الثاني وهو في

استفهام

عبدالله بن عبدالمطلب
رسول الله صلى الله عليه وسلم

3.

22

قوله وما حملنا جبارك فقال ان هذا الذي علم على حكم الجوارح يحيا يظهر وان لم يزل ^{يظهر}
الخلق وتوحيهم امر الى الله تعالى الجوارح العن العنوى كقوله تعالى او جاء احدكم من الجوارح
قوله والحقني وقولي ميثاقا بل المراد هو قوله عليه السلام بعد قوله ان احببت
صريحه قال الجوارح ان الله قال اعلمها بانين رسول الله فقال ان لا استنصر في حق
لا وجه له لغيره فانه عاقل اوه ان استخدم رجلا من اهل الهند فان اخرج كل اللغة ^{المعذرة}
مع ما به من التواضع الذي ذكره عليه السلام ظاهره وجها في ذلك الا في ذلك ما كان
واما ما ذكره من وجوبه لكل كون مكرها فلما جمع لكل ذلك العلم على انكره **قوله**
ولا يصدره ولا يدع كانه لا استجابة بالبين واستجواب بالبين جاعلا في النظر
الان ذكر بالبين فيه يعطى كون الا الاستجابة وجهه استلغ ذلك منع ذلك ^ط
كون البين الا الاستجابة واعلمها التواضع وولم يفعلها بناه ما ذكر من انكره او
لاستجواب على انه بالانها فالاصح لمادة ان لها من وجهه **قوله** فندبره
شادة الى ما في غير علم استقامة فظاهره ان لا يكون البين ملائمة الفصل في الاستجابة
اولا ما ذكره من استجوابه بالبين ثم على كل وجه صريح فان انكره بالمراد البينة
الزجر الى العادة باستعمال البين في سبيل الاستجابة لها فيها اسهل والنجاة لمفعول
بعد جمل الزجر استعمال العادة فيها على قوله الاستجابة **قوله** فليجوز هذا ذلك على

ان لم يتغير عما قبله بل انما هو لا يتغير لثبات ما وقع به من هذا القبيل
الشئ فان طلق امره من جهة واحدة ولو لم يتغير من جهة اخرى لم يتغير عليه
صومهم من قضاء غيره من جهة اخرى بل لا يتغير ان ما يصوم به قضاء
يوم منه وكذا في قضاء الصلوة على من لم يكن العتيق والغير فصلا مقوما للعتيق
مستحبا للغير من غير ان يتقدم ذكره من كماله ونحوها فانها ما تحقق في الخارج به
نحو العتيق والماله مدخل في نفع الشئ وتخصلا لا ينفك ذلك الشئ في الخارج
هذا ولكن الاحتياط في امثال العلم على لا ينبغي تركه لان العلم على ما قبله ان هذا
مشهور بين لا يتحقق وان ظاهرهم عدم جواز الوضوء بعد الاستنجاء مع اشتغال الذ
بشرط به وبشكل هذا عدم دليل على عدمه بل هو انما هو من لا يظهر جواز الاستنجاء
بين وجوبه لغايبه واستحبابه لآخره فلو قضا العتاق لم يجز يكون واجبا اوله
الثاني يكون نكاحا ولو قضا ما لم يكن واجبا انما مع جعل العتيق تلبية لغيره
انما هو لغيره الثاني وانما لا يتغير لا في الجملة والوضوء وجبا على غيره به لا وجبه
لان الجملة الوجبة كما تبين في وجبه الوجوب فيكون الوجوب الوضوء مع اجتماع
الوجوبين واجبا وما صرح ان ما ذكره من عدم اشتراط الوضوء في الاخرين في
حالات اشتغال الذمة بشرط به يكون مستثنا ايضا كما ذكرنا في الاخرين ان هذا

لا يتغير

لا يتغير الا لا يتغير وجوب العتيق في الذمة كما مع بغيرها العتيق في الجملة وجب
الذي ينبغي ان يقال انه لا يتكامل في وجوب العتيق حصة يكون المكلف به مستحبا
صلوة الصبي انما هي لغيره لا ما يتغير في ذمة غيره لانها في الغالب فلا يتغير في المكلف
انما هو مع ذلك واحدة مكلفا على وجهه استجابة لما عليه وعلى وجه الوجوب الاخر
لا يتغير بغيره ولا لا يتغير في وجبه على خلاف حصة العتاق مع ان لا ينافي به في ذلك
متدبرا او يجنب لذلك لا يمكن ان يكون واجبا بغيره وشبهه **قوله** ولا يتغير
عطف على غيره ولو لم يولد في العلم لا يتغير في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
ولما ان العقل المستحب للوضوء الا وهو حصة كون الوضوء واحدا عند الترتيب وفي
صورة كون الوضوء بالاشارة وانما الوضوء كما لا ينافي في المكلفين وغيره
لا يتغير في حصة الاخرين او يكون الاخرين في حصة غيره في حصة غيره في حصة الاخرين
او ان **قوله** او مع عطف على الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
ثالثا **قوله** مع عطف على الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
ولكن لا يجوز تسليم الشئ عند هذا القول وانما جواز تقديمه على القول به عند العقل
المستحب في وجبه وجبه الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
مغلق بوجوبه **قوله** اوله مقتضى ذكره من عدم معلوم كون مثل اليدين من

لا يجب سائر الذمات التي لا يتغير في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
انما هي لغيره في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
فلو انجز من الوضوء والصلوة ذلك فلا الاحتياط في حصة الاخرين في حصة الاخرين
الا ان وجوبه في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
هو ان الذمات في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
حيث الوجوب في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
الاول من الحكمة بالحق الذي ذكره في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
وكذلك قال في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
ان حديث ما لا يثبت في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
الوضوء مثلا وانما هذه الذمات فلا مع ان الاصل عدم الوجوب في حصة الاخرين
ان عدم تسمية الذمات في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
وجوب الاصل في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين

للشئ في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
كله في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
التي لا يتغير في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
بالقديم في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
الا انما لا يتغير في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
التي لا يتغير في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
الصحة او وجوبه في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
حكما كالتخصيص في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
النسبة في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
وهو لا يتغير في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
ما هذه عيان والمرد على ما من في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
القضاء في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
ما في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين
غيره في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين في حصة الاخرين

کتابخانه خانقاہ
دربار خانقاہ
الرحمن

[illegible][illegible]

[illegible]

الحكماء لا يبعدوا عن اعتبار الثبوت وكان عليه السلام يقول الامور هواناً ومن خرب الكثير
 والحديد وكل من علم جودها لم يجد الا خراباً من اعتبار الاحتجاج بالمادة وما عداها بعض
 من اعتبار الثبوت وذلك لانها لا تخلو بعداً باليد اليها الا ان بعض هؤلاء لا يخلو الاحتجاج
 بغيره بل قد ظهر عنها القيمة الاولى بانها بعداً باليد الى بعض تلك الامور فغيره
 والتمسها الحق في هذه القيمة على طريقته من الخلق والتفصيل موكداً الى انك لا تلتقي
 عن ياد الوفاك ذلك على يد عباد الله فقلت له جعلت فداك كم عدك النظار قال
 اما او جبراً من جهة واحدة وانما الهامس والتمسها واحدة صنعت الناس من فصولها ثلثاً
 ثلثاً فلا صواب له الا ما عدا ذلك من جهة واحدة او من يده من جهة واحدة او ثلثها او ثلثاً
 من بعض تلك صوابه لا قالوا بعداً من جهة واحدة ان يدخل في الشاغل او بعداً من جهة واحدة
 وقد تم له في هذا السبيل ما رآه هذا هو الحكم اصراراً على ان يقر بما جبره وكان
 بن دقة له جوابا لمن كان ابو جعفر المتوسر في طائفة الخوارج داوود بن زريق وانه لا
 يخلو من جهة واحدة بل يجمع بين المتصور فقال له فقال داوود فقال له عليه السلام
 رجب وقال داوود ما هو ذلك شيء واحد انك قلت انك قلت على ما رآه
 ليس طهرك حواء الراسية فاجبت في حق واسمها بامر الله ثم قال فقال داوود
 الراسية هي داوود بن زريق عدا به عباد الله فقال داوود جعلت فداك اجبت



لا ملكا فتعاطىك والم الزاوي اخبرني خولة اعمد وجولت في منزل ابي عبد الله عليه
 السلام فبصر من ركب دابة فمضيت لم يجر جنته فحكيت بعد كذا على طرفي من الحان
 ان تاتيهم فاطمة امالي هذه الامور **قوله** ابو جعفر فبصرني ففهموا علمها ورايتها
 بكبريائين من المؤمنين ان الواحد من الوصف غير من يجر على اثنين **قوله** وصوت النبي
 فاعلم المنة في هذه الايام على الفزة ان احاطة الثانية فانها لم تصنعنا لنا في كل سنة
 واحد ولا في غيره فنعلمهم وياض من في السنة الاولى فلا يكون ما ينبغي ان لا يحسن
 ما فاسد الثانية لاجلهم والذين من مائة عنك فلا يكون مستحب الميراث وانما كان ما في
 بيده من ميراث **قوله** في اخذها من العلم ان قال كذا لا اوتى غايب الاموال الاجمالي كاهلها
قوله وشبهنا لآل الصبر مبعوثا طاروا كذا من ان فاذنوه خولة سابع علم
 العلمامة احسن فيكون المياد في الدنيا بعد ظهورها الثانية مبدية امام الميثاق
 الرجائي فلو انما يات بعض ما من الموضو كما شاعهم في الميراث انما ذكره النسبة الثانية
 من روي الاخر ما بعد ما بانها ولا في خبر الكثرة فليحفظ بان الثانية مبدية
 السلام لكن بعد ما عدل عنها في الاصح في ذلك **قوله** في ميراث ميراث
 الرقة المذمومة فليحفظ **قوله** وما لم يصف في ذلك ان يكون الثانية غير محتاج الى
 وليس الميراث خصوص عدم الاستحباب اليها فليحفظ بان الميراث ما عني ميراث الرقة الصغار والطلقات

لا يفرق

لا يتكلم في الحوادث **وقوله** والسترة وصف على صور مفيدة تأمل على ذكره في موضع آخر
 من الاماكن في هذه المذاهب ان مؤلف هذه المقدمة عيش في عصر **قوله** وما لا يعرف الا بالاعتقاد
 والاعمال لا يعرف الا بالاعتقاد على ان معنى هذا انهم لم يعرفوا المشركين **قوله**
 والشيخ كفتد شيخ السيرة عليه المنة في عهد ما كان في العلم على ان يكون في موضع الوتر
 مع نفعنا من اعمدة العلم فيتم ايجاع الخبر على ما يقع في عوالمنا او جعل الدليل على
 به السيرة انما هو الكبر والافتخار بما يلبس في العلم من هبة على الخصال **قوله** وما وراء
 انصار المراد بالحق هو وسط الكمال لا انصارها المردف الذي هو الكمال فيهم المواضعة
 الى الحق انما لا يثبت في الموقف وحسب عباد الله في العلم المطلوب به في اوليته ثم انما
 لا تكتفي على الكمال في موضعهم المشرك **قوله** على ان يقرب بها المراد ان يقرب بين الكمال
 والاخمين وما كانا في قلب بينهما كالا يصف في قوله كلامهم منطوقا على ان الكمال في اوليته
 على من لا يكتفي على انصار الله **قوله** انما كان المقول منها انما يقع في العلم انما كان المقول
 في العلم على حق المشرك فان قدره على انصار الله بالذكور او انصار الله فانه عدم العلم بالحق بين
 الاخيرين في هذا الكلام مع انهما على الارض وانما هو في السيرة انما يقع في العلم في العلم
 البينة ظاهر ولكن الظاهر ان مراده بالاخيرين انما جعل بعد الحق وسما لانه في هذا
 زمانه الكلام انتم **قوله** على ان لا يكون هذا هو السيرة ان حصار الكبر وانما هو قرآن

[illegible][illegible]

77

حقيقة ذلك لا يخفى ما لا يخفى من هذا الوجه وهو في بيان الوجوب ليس كما هو عليه
فقد ذكرنا في كتابنا المذكور شكل لا يحاط به **قوله** مع إمكانه ان على كل حال المسح على
البسوة في غير **قوله** على البسوة مع ان كان غيبه **قوله** هو على اليد اليمنى كما ان
جميع الاصول ان يكون طهارة من الطهارة شرط في حاله لا في حاله في المسح على طهارة
في صورة عدم الطهارة من الطهارة **قوله** وقام ذكر وجهه يحصل الاثر في الحقيقة في
الطهارة انما على ما كان الغسل المبرح من المسح وان لم يكن وجه فلا يتم هذا القول لا يحسن
لا يفيق الاعتقاد على علم الأشكال واما القول الأول فلا يشترط سابقا للضعف ايضا
قوله للضعف من جهة الغسل من وجهه وسطه اذ هو في هذا شأنه انما الى ان يتركه حيا
بابهم وبيان ما هو عليه وهو غير فليشبه من ثباته لا هو من غير من ثباته لا
ان لا يخرج بسبب يكون هذا الذي هو ايضا **قوله** انما الكفاية في المسح على المسح على
الاصغر وجوبه وان امر بالانسان ان لا يطهره من ان عدم وجوب المسح على رجليه
تقدم في المسح على يديه انما في هذا انما في وجوبه لا في وجوبه لا في وجوبه لا في وجوبه
فانورد هناك ايضا من الصحيح وغيره في وجوبه في عدمه وجوبه في وجوبه في وجوبه
عنا لعدم وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
انورد في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه

بجوابه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
واجب في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
واجب في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
فان كان الامر بالبسوة في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
كل منهما اعتدلهما امر به الشارع ويكون ضد الحياة في وجوبه في وجوبه في وجوبه
في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
بما كان من وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
كذلك انما في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
فليشبه وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
لا يكون على وجهه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
الاصغر على وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
بعد ذلك **قوله** في المسح على رجليه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
ولم يذكر انما في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
يجمع بين الصلواتين في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
والصلاة من وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه

الصحيح **قوله** لعمري ان الامر في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
حدا فاضا **قوله** على كل حال في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
للمسح على رجليه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
الكفاية **قوله** ما منه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
ولم يكن اعملا **قوله** وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
بوجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
ان الاثر فيه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
وان كان هناك في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
ولعل اعتبار المصنوع في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
الاجابة وهو في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
ظاهر من وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
للمسح على رجليه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
الذي يكون له اثرات في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
مؤا في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
عدمه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه

الصلاة وهو ان لا يكون في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
قوله فليشبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
ان وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
فانما هو في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
صحيح انما في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
والصلوة في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
على ان المسح في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
على احتياجه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
الرواية في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
الاجابة في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
عن ابن عباس في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
فانما هو في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
له في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه

[illegible][illegible][illegible]



العوالم **ف**اعلم الخبير على ان الدنيا مملوءة بغير العقل لان ما وقع فيها جملها من افعال غير العقل
 الجارية وهذه هي الامور التي لا سواد في بعضها **ف**قد انما الاحياء من غير العقل من غير العقل
 ثم **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 فغيره من العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 الصلوة ثم اعلم ان سائر هذه المخلوقات لان الارادة لا تظهر في العقل **ف**قد انما الاحياء من غير العقل من غير العقل
 خصوصاً في غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 في كذا في كذا **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 الصلوة ثم اعلم ان سائر هذه المخلوقات لان الارادة لا تظهر في العقل **ف**قد انما الاحياء من غير العقل من غير العقل
 وجوه حكم الارادة لانها لا تظهر في العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 بحسب النقص والاعمال في العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 من العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 الوضوء كان انما العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 حكمه وكيفية **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 العلم فيه **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل
 في كذا في كذا **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل **ف**ما ساء وهو ان العقل لا يسمع من غير العقل

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

69

[illegible]

والأوسط مع كلاً منهما هذا اختراع المتوسط مطابقاً لما ذكره أبا إسحاق الشافعي في الكفرية فكانت
ذلك لأنك لا تملك وهو الدم الكثير معاً بالعبارة في الصلوة يخرج من الشرة فكانت موجبة لصلوة
الواحد وهو الدم المتوسط حيث بالنسبة إليها عايدان في شدة كما يكون كل واحد منهما بالعبارة
في الصلوة وإنما لفظاً بينهما انه يكفي في الثاني وهو المتوسط يصلو واحد في جميع الصلوة مع الشرة
الدم ولا يكفي في الأول وهو الدم الكثير يصلو واحد يلزم مع الشرة الدم اعاناً لأنه وما يتبين
في شرح العبارة ظهور في قوله وعنده عطف على الكفاية ونحوه وراجع اليك وهو امر في
في قوله الخلاف كما مر في العمل بالخلاف بالنسبة إلى كون الشدة في الدم اوجب وقوله ثم لم يفرق
بينهما في جميع رؤيته الدم مع في رؤيته صلوة الصحيح كذا في حق النسخ ونحوه سطحاً في كل
التي يتبينها بين عايدان ثم اقر في بينهما مع في رؤيته صلوة الصحيح كذا في حق النسخ ونحوه سطحاً في كل
بأن ظهور في احصائين كما مر في لافق بينهما مع رؤيته صلوة الصحيح ونحوه
العبارة على ما في نسخة الاصل فتقول وقوله ثم اسند ذلك لبيان عدم الفرق من جهة الشرة
غير ما مر في الشرة الكفاية في رؤيته وفي لافق بينهما ما بين المتوسط والكفاية مع اي
كون الشدة كد صلوة الصحيح مع رؤيته الدم مع اي صواباً كما نصبت المتوسط او الكثير او
سواء كانت رؤيته الدم ونحوه الصلوة في سبيل اسناد ذلك الى الاصل في رؤيته ونحوه في رؤيته
وكانت نوابه في الاصل في جميع الرؤيا لم يبق في رؤيته مع رؤيته الدم مع كفاية كما لا يخفى

فلما وافقنا في حق الدين بالنية لا بالصلوات التي هي عدم العلم بغيرها كاننا واثنا على الله
كما يجلس الصالحون في الكثرة بحسب لما في السورة من الصلوات بعد صلوة الصبح أيضا
في جهات أرباعها صلواتهم لغيرها كانا تنقب فيها ما لا يسفل بأيا
قربا تام ما بعد ذلك من جهة الاعتقاد والحق وقد استحضرت في هذا بعد أن أخرجنا
وأورد عليه وعلى نابه وعز بعضنا استنابك ما هذا كلامه لا لا تفك تضع لا تشبه
من ذلك من بعد الله الصلوات الفاضلة الذي على ما يجلس بالصلوات الواحدة بما انما
سألتهم الصبح من غير الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
طاعة واحكم بالصلوات الواحدة من غير الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
هذا احكم ولا بعد انك من بعضنا وهذا واستبني الصلوات جهات لونه فلو
بني الرضا عرض للصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
اورادهم وعلى آخرها والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
خامس وهي جهات بعض الصلوات المذكورة عليها فاهية في الاستدلال في وجوبها
كانا نكتبها عو الرضا من اول اللها من الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

الثلاث بهم لم يفت عنه وقدم الحكم فيه **قوله** كالسابقين الشبهة لأن ما زاد أو نقص
والمراد بالسابقين على الأولين هو سعة وكثرة وعمل الثاني لأعماله وقصره عن غيرها وقصره
بعد ما يثبت وحدهما والسبق على الأول في الوضوء المذكور هنا والسبق فيما
في الصلوة **قوله** في الأحكام ظاهره دليل أن اسم الأشخاص الكثيرة وأفعالها أكثر
أن اسمها بعد ذلك لا يفت في سعة وكثرة العمل في هذا العمل من أن يكون معلوما
فليس الأمر بمن كان هذا كما هو له يكون المراد هو أنه لا يفت فيه بعد ذلك فثبت
الافتراق هنا البهره وانما يقع مع الافتراق البهره فيكون حقا أصلا فلو لم يكن
ولا في ذلك ولا في ذلك من أنه لم يثبت كون له افتراق بعد ذلك على هذا الوجه
حدا لذلك بخلاف ما أتبع وهو مثبت وقدم العمل بعد الحكم في الآية في
أصلها أنه في مثل عدم إيراد العمل على الوضوء فراجع **قوله** وهو مقصود النظام فيه
أنما يعلم ما هو على سائر الأحكام في المصنف فلا يفتد وقوع الآية في المقام كسائر
به فراجع **قوله** الثالث وهو من كسر واخصمه لأنه لا يفتد في وجوب الوضوء
في حضور المعصاة والمذبح وجوب شواشي **قوله** لا يفتد عليه ولا يفتد
وجوب الوضوء المستأجر من نزع النجاسة وجوبه **قوله** فان كان المراد بكاملة
المعصية هذه الأقوال وقدم الحكم فيها في قوله وبما زاد أو نقص

انما هو على وجه الاستمرارية لا يوجب له عداوة انما هو على وجه التعلق والاعتناء به
 على انفسه الكثيرة لا ذكرها بالوصف مع كونها في مورد الحاجة واما ذكره في التخصيص للاحزاب
 فانه من جهة خلافه من جهة طرد الاحزاب منها لاداء الشئ في الموضوع مع الشعب
 وعن الخصم واما في التخصيص في هذا القول وقال وطن فالظاهر انما قرين به عيب
 عنه مع هذه الامتياز وهو مع كونها في موضع الشئ الذي هو العيب والافتقار اليه والامتناع
 القول بالانتماء الى مال الكرامة لا يتم وهو وانما يحيط به القول بالانتماء الى المال
 لاداء الشئ الذي هو في احوال الاحزاب واما في قوله في هذا فاعلم انما هو في هذا
 فله وهو ما يؤول اليه في كل ما هو في عدم عيوب الوصف كما عايناه في قوله في هذا
 وقد علم فان فيه من قوله ثم ينظر في انما لا يسلح بنا بيننا وبين الحزب اية هو
 ان مع الصلح بين الدنيا وبين الحزب لا يكون حكم الوصية في هذا وهو ان ينقطع
 وحشا الحزب فلا يكون في ذلك وقت معاينة مع سائر الزواجات معاينة معا
 فاعلم انما هو في قوله لا يكون الا في حصة حصة الوصية الاصل في معاينة الحزب
 من الاحداث التي لا يشرط في هذا ما هو في قوله وحشا منه اي من غير الصلح وانتم
 من الشهود في عين الدرس ان لا يفتقر اليه الا في حصة الوصية في هذا وهو ان ينقطع
 وعن الذكي في قوله في سائر من غير هذا هذا شعر بان لا يفتقر في حصة الوصية فلا يفتقر

[illegible][illegible]

لأنه في كل واحد من المثلثين ^{ثلاثة} أضلاع لا بد من أن يعلم والمفهوم يكون ^{ثلاثة} أضلاعاً هي
نفسها وأما الجاسة ^{ثلاثة} أضلاعاً فبما أن المثلث على الضلع فلا إشكال في وجوب ثلثها أيضاً ولكن
يجب ثلثها من ثلث الذين قبل الشروع في العمل ليكون الذين بين العمل ظاهر في الجاسة
الغامضة ولو كان ثلث الجاسة من بواضع أضلاع ثم مضى في الضلعين فليس لأحد من العمل الثالثة
هنا الثالثة وهو كالمثلث لأن ما لا يجوز في مثلث أضلاعه إلا أن العمل بما ظاهره ولا
يشمل الضلع بالماء ^{ثلاثة} أضلاعاً فلو عمل المثلث ثلث الأضلاع الجاسة الغامضة أو الجاسة التي لا تكون
من جهة المثلث بل تكون من جهة نقطة مبداء وضاعتها فتم نجس الماء ببلل الجاسة
وأما المثلث لا يعمل بالمثلث الغموض لما عرفت غاية الأمر أن الماء الذي قبله الذي يعمل به
المثلث لا يمكن أن ينجس ظاهره لأن من ماله أنه لم يبلل المثلث الذي هو غير ميسر بل كان
الأكوان الجاسة وأما المثلث فيه نجاسة أخرى ولا حاجة في أن يقال بالرفع من هذه
النجاسة فأنه لا إشكال في نجس المثلث بالماء قبل الأضلاع لا قبله حين العمل
النجاسة إلى النجاسة وهذا لا يتم من هذا الأمر في الضلعين فنجس الجاسة من كل الأضلاع
عنها والخاصة من العمل بها فنجس بالأضلاع المثلث حين عمله فما اتسع منه أنتم و
أما العمل بما كان مستغنياً من قبل ولو كان ذلك الخس ببلل لم يبلل المثلث أو نجس
حين العمل ببلل ما على المثلث من الجاسات الغامضة فلا بد على صحة ذلك وأما

فلا بد الا على انفسه يشهد **قوله** انه هو الذي اواه واحمها لكن الواو بقى وتوصل الى
الاول **قوله** ولا طي لغيره واما ما ذكره او في نسخة كانت فهاذه الكلمة على معنى
لواو او على المعنى او على حال الضرورة فالذي الله الموضع من العبيد للادب بالشرع **قوله**
المنقول **قوله** الوردية من عدم لها من غاوية الوردية واما الوردية فمصرحهم **قوله** والوردية
زيد على الواجب لان يكون بانهم اوضح الوصية النافذة **قوله** يكرهه النظار انما
العقد بغيره من يكرهه عليه بالجملة **قوله** مثل ذلك اي مثل ما ذكرنا من كون
جميع العبد وان لم يكن فيه نكاح **قوله** ما عليه مقصود من كماله بالوجه المحدث
من الاحكام وغيرها يقع ما ذكره صاحب الوصية قال باستنباط المعنى وانما المرز
بالطية ومظهر عليه الاسد اياه قال الاول المرز فقد ذكره الشيخ وانما
وجاهه احكاما ثواب التمتع للفرقة ولم اضافة الروايات على ما يعطى فالت
بالمتفاديه اعتبار المعنى الثوبى الثاني للجد والاول بالثقة ومن ثمة
انه قد وقع من جمع من الماخر **قوله** عظيم شيئا نحو ان من جملة الكسب الواجب
المرز وضروه ثوب كونه من ائمة الائمة من الائمة لا في الاحاديث على
قوله قلت فان ادرك طاعة لا فكلهم غير واحد انى الاربعة وهم كتابه الفرقة
من اذ فرقة بان الفرقة للامة شيئا من الكسب بالوجه المحدث عن نوح

[illegible]

حاداً ونزوحاً إلى الأسفل لأنه قد كثر شوبه الحار فيه في الصبح وقبله الحار ثم انزاد وبرد
 لا شياً بالنبية إلا إذا زاد ما لمزح حراً جازاً بالنسبة إلى الخبيث فينبى طارداً من الحار
 وهو غير ظاهر ولعل حيلولة القنابان يجعلان فاضلاً من الدين لا أيضاً ولا يجمع
 أيضاً ظاهره في ذلك كحسان وجد الحار الخلو بين فيه غير الخبيث فينبى عطف
 الخبيث عليه **قوله** ثم شطو في عالمي شطو يعني إلى اسفله من بنا حارة من شمس
 الجبال الدنيا الشترية ومنه حديث في الحسن إلى العتبت إلى **قوله** من شمس انه
 في كونه حارة في عالمي شطو في عالمي شطو في عالمي شطو في عالمي شطو في عالمي شطو
 بانه كان مقصوداً وكان يجمع فيه لكن لا اشارة بانه فائدة الزمان في شمس
 اوسع مما يجمع فيه من اللغات وغيره وان كانت اللغات أيضاً مثلاً للدين ولعل
 امره بالتأمل اشارة إلى ما ذكره **قوله** ثم احببت لك صيغة المتكلم في احببت وذلك
 لتكن اول دلالة كان على ما فيه وقوله يعني قصداً لئلا لا يكون التوبل لانه احب
 التكتين فيه فينبى ان يكون قصداً لئلا لا يكون التوبل لانه احب
 وقد ذكره أيضاً في المشهور وجعل الزنة عند الحرز والذهب ومنه في شرح الامام
 عليه **السلامة** من الزنة قال في ذلك لا يجوز التكتين في المعصية بل بما عاين
 عن الاوصاف من ذلك الزنة والوزن والمقادير لا من السعة ولا من
 شطو

3

جانب

جانب

maline

[illegible]

لانه قد قيل على ان سببها ان من لا يميز بين الذهب والفضة
كالصبي المفلح في اول النكت من قوله كلف الرجل في ثلث ارباب الميزان انما كانت عظم
في حشر دوع ومنطق وفار ولما خاف ان الظاهر من المقادير ما يميل جميع الجسد
واصلها لعافر الذي يصب في لحيه لا يفتقر الى الميزان في المقام كما صرح به
في الجواهر وقد ذكره انما ان استحياء بالافان الثاني ليس شرطاً بل هو في
سببه في نفسه والملازمة بالقد يكون ما هو انما سببه في سببه انما انما
بالعبارة انما كذا **قوله** من فيها مارة في المقام الذي هو لا الميزان في قوله
يصلح له ما صرح به من سببه استحياء اعتبار كونها غير مطروقة بالذهب فافان
انما الميزان والذرة وعرضها مع المقام من قبلها بالمتعلق والصلوة ومقتضى ذلك عدم
صحة الاستحياء بالظن بالذهب بل هو من ارباب النكتين **قوله** على عدم حيز النكتين
ما لا يجوز الصلوة فيه ولما لو قيل بان سببه في سببه فلو انه لم يوجب ذلك
حال من يستحييه هذه الذهب اما المطرقة المبرور فالمرسل لان الصلوة
فيها مارة وتكون عدم المطرقة المبرور شرطاً في استحياء بالافان وتكون المارة
لحال منها من غير سببه سببه بعد ما ثبت من استحياء بالافان في النكت **قوله** في الميزان
وهو من بل يونس ان فيه وخرجه في طولي عرضها شرفه من جواهر الجواهر **قوله**

الضفر

اشفاق في بعض شرف نصف ثلثه سوني عار فان فيه ويجعل طولها ثلثه اربع
وهذا الموقد ذكره في الواسا في باب سببه النكتين والخط وذكر المرسل الثاني وبل ذلك
بكثر في باب سببه مثل الميت **قوله** وبشر في الميت انما بالمرسل في الميزان
وقد يكون واضح على انه شراره به والا سنفاد ان بلغا اربعة بين فخره في ملو
وامتل الكمية فيه بين فخره به من سببه بطنه كذا عن الطاموس وقد ذكره بعد ذلك
جلا من احبار الازمنة في هذه الميزان في قوله طاموس من جواهرها ان صورة وضع حدة
مرفقة ان وضعها في وسطها فان سنفاد رأينا انما جعلها في وسطها
وعنه ثم دخل في قوله بين فخره به من سببه طاموس من جواهرها من جواهرها
الذرة على وسطه ثم تلفت من قوله في قوله فخره به في قوله انما انما
عكس هذه الذرة انما عند هذا التغير بعض كلام بعد ذكر الكمية المذكورة انما
الميت بل في قوله طاموس من جواهرها في قوله هذا الوجه انما في قوله طاموس من جواهرها
ان نقل الكمية المذكورة من قوله طاموس من جواهرها انما في قوله طاموس من جواهرها
ان لا يلاس بلاك كالاباس من جواهرها من كميته المرفقة من الميزان في الكمية
ووضعية الله ما سمعت ما سافا وقا في قوله هذا الكلام انما في كميته طاموس من جواهرها
من جواهرها انما في كميته سببه سببه طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها

نار على الوجود ومنه لما سنفاد من قوله في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
بعبارة وانما هو انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
الذرة في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
نكتها وهذا قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
الوسا في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
في ثلثه ارباب الميزان في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
وعصفاً كذا في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
على ان ذكره في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
على ما في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
انما في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
الطريق لا يميز في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
ان الميزان لا يميز في قوله طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
فيها طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها
الذرة من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها انما في كميته طاموس من جواهرها

ملا

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 15 lines. The ink is faded and the script is cursive. The text appears to be a formal document or a letter.



Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 15 lines. The ink is faded and the script is cursive. The text appears to be a formal document or a letter.

